

# إستطلاع الرأي العام في تونس

الدورة الثالثة

٢٠١٤



## المحتوى

2.....	<b>الأسباب التي أدت إلى أحداث الربيع العربي</b>
2.....	المشاركة في الحراك ابان الثورة
2.....	الاستفادة أو الضرر المعنوي من الحدث:
3.....	<b>النظرة الى الديمقراطية</b>
3.....	حول الدستور.....
4.....	حرية الاعلام والتعبير:.....
5.....	المشاركة في الحراك والشأن السياسي
5.....	حقوق الانسان ما بعد الثورة.....
6.....	الاهتمام بالشأن السياسي
10.....	الانتخابات ومجلس النواب
11.....	<b>مكانة الدين في الحياة العامة: القوانين أم الشريعة؟</b>
13.....	مكانة الدين في الحياة العامة: أحزاب مدنية أم دينية؟
15.....	<b>دور المرأة في المجتمع الحياة العامة</b>
16.....	<b>الإعلام ووسائل الاتصال والتواصل الحديثة</b>
17.....	<b>الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية</b>
18.....	<b>الثقة في الدولة ومؤسساتها المختلفة</b>
18.....	الموقف من الوضع الأمني
19.....	حول أداء الحكومة.....
20.....	الثقة في مؤسسات الدولة الأخرى:
20.....	التحديات كما يراها أفراد العينة: الاستقرار ومقاومة الفساد والأمن
21.....	<b>تونس والعلاقات الدولية</b>
21.....	<b>خلاصة عامة</b>

من المهم تنزيل هذه النتائج ضمن السياق الزمني الذي والتي قد لا تنطبق بالضرورة على الوضع الحالي أنجزت فيه الدراسة

## الأسباب التي أدت إلى أحداث الربيع العربي

انطلق "الربيع العربي" من تونس، من دواخلها تحديدا، ثم توسع اجتماعيا ومجاليا إلى أن وصل إلى المدن. غير أن المشاركة في تلك الأحداث كانت متفاوتة من جهة إلى أخرى ومن فئة اجتماعية إلى أخرى وفي هذا الإطار أفاد 78.8% من المستجوبين بأنهم لم يشاركوا في التظاهرات والاعتصامات في تونس (2011-2012) مقابل 20.9% منهم فقط أفادوا بأنهم شاركوا في تلك المظاهرات والاعتصامات. وهو ما يعكس ضعفا في الإقبال على المشاركة في التحركات الاحتجاجية في فترة ثورة الياسمين في تونس.

### المشاركة في الحراك إبان الثورة

من ناحية أخرى تبدو أسباب المشاركة في تلك الأحداث، بدورها، متفاوتة وهو ما تؤكدته العينة المدروسة، حيث أفاد 86.3% من المستجوبين بأنهم شاركوا في التظاهرات والاعتصامات لاقتناعهم بأهدافها في حين أشار 13.7% بأن مشاركتهم كانت من باب الاقتداء بالآخر والانضمام للمجموعة. ويشير ذلك إلى أن تلك التحركات كانت لها أهداف محددة قادت أغلب الجمهور المستجوب إلى الالتحاق بها بوعي في حين كانت نسبة المُقلدين أو الذين اضطروا لمسايرة العموم محدودة.

و قد أرجع 14.3% أسباب عزوفهم عن المشاركة إلى أسباب ذاتية كالمرض بينما أفاد 13.6% منهم أنهم لم يشاركوا لأسباب موضوعية تتمثل في عدم وجود مظاهرات في المنطقة التي يقطنها مقابل 10.9% من المستجوبين بأنهم لم يشاركوا لارتباطهم بالتزامات شخصية. (أنظر الرسم البياني رقم 1)

### الاستفادة أو الضرر المعنوي من الحدث:

و فيما يتعلق بالضرر المعنوي و المادي إبان الثورة أقر 95.9% بأنهم لم يتعرضوا نتيجة لمظاهرات الربيع العربي في 2011 إلى تدمير مقر سكناهم او عملهم بينما أفاد 4.0% من المستجوبين بأنهم تعرضوا للأذى المادي وأكد 93.6% من أفراد العينة بأنهم لم يتعرضوا إلى تدمير ممتلكاتهم ومؤسساتهم كنتيجة لمظاهرات الربيع العربي في 2011 في حين أفاد 6.2% بأنهم تعرضوا لذلك.

كما بيّن 95.0% من أفراد العينة بأنهم لم يتعرضوا لخسارة وظيفتهم أو دخلهم من التحويلات الخارجية مقابل 4.8% كانوا ضحايا لذلك. وتؤكد النسب المرتفعة

بعدم تضرر المستجوبين ماديًا ومعنويًا واجتماعيًا واقتصاديًا مرة أخرى سلمية الثورة التونسية وارتفاع درجة وعي القائمين بها والمشاركين فيها. وحول شعور المستجوبين بخسارة شخصية ناتجة عن الربيع العربي أجاب 34.9% منهم أنه من الصعب تحديد ذلك بينما اعتبر 33.4% بأنه يعتبر ذلك انتصارًا شخصيًا بشكل أكبر في الوقت الذي شعر 26.7% من المستجوبين بخسارة شخصية بشكل أكبر. ويمكن تفسير ذلك باقتناع قطاع واسع من التونسيين بالمكاسب التي تحققت لهم وللمجتمع ككل نتيجة هروب الرئيس السابق وبناء بعض المؤسسات الجديدة للنظام (أنظر الرسم البياني رقم 2)

أما بالنسبة إلى تحديد أهم ثلاثة أسباب للثورة التونسية فقد أفاد 53.5% من المستجوبين أن السبب الذي أدى إلى الربيع العربي يتمثل في غياب الحريات المدنية والسياسية والتحرر من الاضطهاد بينما أفاد 36.7% بأن السبب هو تحسين الوضع الاقتصادي في حين رأى 8.6% أن السبب يتمثل في محاربة الفساد. وفيما يتعلق بتحديد أهم ثاني ثلاثة سبب للثورة التونسية أفاد 29.9% من أفراد العينة أن تحسين الوضع الاقتصادي يمثل أهم سبب للثورة بينما أفاد 27.5% بأنه محاربة الفساد في حين رأى 19.2% بأنه يتمثل في الكرامة. أما ثالث أسباب الثورة التونسية بالنسبة إلى المستجوبين فقد أفاد 46.8% بأنها الكرامة بينما أفاد 33.5% من المستجوبين بأنها العدالة الاجتماعية والاقتصادية في حين أفاد 6.1% بأنها تتمثل في زيادة العدالة الاجتماعية. و عليه يمكن القول أنه و انطلاقًا من هذه النسب فيتبين لنا أن الأسباب التالية قد كانت المحرك الرئيسي لاندلاع الثورة في تونس:

- المطالبة بالحريات المدنية والسياسية والتحرر من الاضطهاد وتحقيق الكرامة
- وتحسين الوضع الاقتصادي
- محاربة الفساد وهي نفسها تقريبًا الشعارات التي رُفعت أثناء الثورة. (أنظر الرسم البياني رقم 4و3)

## النظرة إلى الديمقراطية

### حول الدستور

وحول أهمية الدستور أفاد 56.0% من المستجوبين بأن الدستور **مهم جدًا** لتأمين حقوق متساوية بين المسلمين وغير المسلمين بينما أفاد 25.5% بأنه **مهم إلى حدّ ما** (81.5%). في حين أشار 9.8% بأنه **ليس مهمًا كثيرًا** (إضافة إلى النسبة المئوية

المتعلّقة بمن رفض الإجابة او انه لا اعرف). من جهة أخرى رأى 63.6 % من أفراد العينة بأن الدستور **مهم جدا** في إبقاء الجيش خارج السياسة بينما أشار 13.2 % بأنه **مهم إلى حدّ ما**، في حين أفاد 10.5 % بأنه ليس مهما على الإطلاق. (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلّقة بمن رفض الإجابة او انه لا اعرف). وفي نفس السياق رأى 73.7 % من المستجوبين بأن الدستور **مهم جدا** في منع الرئيس من التمتع بقوة مطلقة بينما أشار 12.5 % بأنه **مهم إلى حدّ ما**، في حين أفاد 6.8 % بأنه **ليس مهما على الإطلاق**. (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلّقة بمن رفض الإجابة او انه لا اعرف). وبعلاقة بحقوق العمال أفاد 83.0 % من المستجوبين بأن الدستور مهم جدا لتأمين حقوقهم بينما أشار 9.3 % بأنه **مهم إلى حدّ ما**، في حين رأى 3.7 % بأنه **ليس مهما على الإطلاق**. كما اعتبر 83.6 % من المستجوبين بأن الدستور مهم جدا في تأمين الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي للفقراء بينما أشار 8.7 % بأنه **مهم إلى حدّ ما**، في حين يرى 3.8 % بأنه **ليس مهما على الإطلاق**.

وتعكس هذه النظرة الإيجابية للدستور ولدوره في ضبط الحياة العامة وتنظيمها بمختلف أبعادها السياسية والحقوقية والاقتصادية والاجتماعية درجة الوعي السياسي وربما "الدستوري" في تونس. فالفكرة الدستورية عريقة ومتجذّرة في الوعي الجمعي للتونسيين باعتبار أن تونس عرفت «الظاهرة الدستورية» منذ سنة 1857(عهد الأمان) وصدور دستور 1861 وصولا لدستور الاستقلال 1959 بصرف النظر عن حدود تطبيقه في الواقع والعمل به.

### حرية الإعلام والتعبير:

في سياق متصل، عبّر 55.0 % من أفراد العينة على **دعم** الحريات السياسية الفردية مثل حرية الصحافة، حرية التعبير، وحرية تأسيس الجمعيات **بشدة** بينما أفاد 30.3 % من أفراد العينة بأنهم **يدعمون ذلك إلى حدّ ما** (المجموع 85.3%) في حين عبّر 5.7 % عن **عدم دعمهم لذلك** و4.6 % لا يدعمون بشدة (المجموع 10.3%). وهو أمر يبدو بديهيا بالنسبة إلى التونسيين الذي عانوا طويلا من كبت الحريات الفردية والعامّة برغم احتواء الدستور فصولا تضمن للمواطنين الحريات السياسية والفردية وحرية التعبير وتأسيس الجمعيات والأحزاب... (أنظر الرسم البياني رقم 5)

كما اعتبر 47.0 % من أفراد العينة أن حرية التعبير عن الرأي مضمونة في تونس إلى **درجة كبيرة** بينما رأى 32.6 % أنها مضمونة إلى درجة **متوسطة** ومضمونة إلى **درجة قليلة** بالنسبة إلى 8.9 % من المستجوبين في حين رأى 11.1 % بأنها **غير مضمونة**. (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلّقة بمن رفض الإجابة أو أنه لا أعرف)، كما أفاد 46.6 % من المستجوبين أن حرية الصحافة مضمونة في تونس إلى درجة كبيرة بينما أفاد 32.6 % أنها مضمونة إلى درجة متوسطة بينما أفاد 7.8 % بأنها مضمونة

إلى درجة قليلة في حين رأى 10.1 % من المستجوبين بأنها غير مضمونة. (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة أو أنه لا أعرف). (أنظر الرسم البياني رقم 6) وبالنتيجة تبدو حرية التعبير عن الرأي مضمونة وكذا الأمر بالنسبة إلى حرية الصحافة بعد الثورة حسب أفراد هذه العينة. أما عن **حرية الانتساب للأحزاب** فقد رأى 53.7 % من أفراد العينة أن حرية الانتساب للأحزاب السياسية في تونس مضمونة إلى درجة كبيرة، ومضمونة إلى درجة متوسطة حسب 26.3 % من أفراد العينة ومضمونة إلى درجة قليلة 5.6%، في حين رأى 9.3 % من أفراد العينة أنها غير مضمونة. (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة أو أنه لا أعرف).

### المشاركة في الحراك والشأن السياسي

وبالتوازي مع ذلك أفاد 50.8 % من المستجوبين أن حرية المشاركة في المظاهرات والاعتصامات السلمية مضمونة في تونس إلى درجة كبيرة في تونس ومضمونة إلى درجة متوسطة 25.5 %، ومضمونة إلى درجة قليلة بالنسبة إلى 7.3%، في حين أفاد 12.0 % أنها غير مضمونة. (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة أو أنه لا أعرف) وفيما يخص حرية الانتساب للجمعيات والمنظمات الأهلية في تونس بيّن 52.3 % من أفراد العينة أنها مضمونة إلى درجة كبيرة ومضمونة إلى درجة متوسطة بالنسبة إلى 23.6 % ومضمونة إلى درجة قليلة حسب رأي 6.7 % من المستجوبين في حين يرى 10.5 % أنها غير مضمونة. (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة أو أنه لا يعرف).

كما يؤكد أفراد العينة أن حرية انتساب المواطنين للأحزاب والجمعيات بمختلف وظائفها مكفولة ومضمونة بشكل واسع... ويرى 29.9 % منهم أن حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها مضمونة في تونس إلى درجة كبيرة وإلى درجة متوسطة بنسبة 21.8 % بينما اعتبر 12.5 % أنها مضمونة إلى درجة قليلة في حين رأى 25.8 % أنها غير مضمونة. (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة أو أنه لا أعرف). كما أقرّ 62.6 % من أفراد العينة أن حرية الانتخاب النيابي والمحلي مضمونة في تونس إلى درجة كبيرة واعتبرها 19.3 % من أفراد العينة أنها مضمونة إلى درجة متوسطة، ومضمونة إلى درجة قليلة في حين يرى 7.1 % أنها غير مضمونة. (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة أو أنه لا أعرف).

### حقوق الانسان ما بعد الثورة

وعن وضعية حقوق الإنسان في تونس أفاد 60.3 % من المستجوبين أن عدم احترام حقوق الإنسان في تونس بهدف الحفاظ على الأمن هي ممارسة **غير مبررة على الإطلاق** بينما رأى 16.0 % أنه مبرر إلى درجة متوسطة في حين يرى 13.7 % أنه مبرر

الى درجة قليلة وبنسبة 5.2 % مبرر إلى درجة كبيرة. وقد يفسر ذلك التجربة المريرة التي عاشها التونسيون لعقود ثلاثة التي رفع فيها النظام شعار الأمن والأمان وفي إطار ذلك تفننت السلطة الحاكمة في التعدي على حقوق الإنسان. (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة او انه لا اعرف). (أنظر الرسم البياني رقم 7). التونسي و اشكال الاحتجاج ما بعد الثورة

في هذا الصدد نشير الى أنه قد عرفت تونس بعد الثورة موجة واسعة من الإضرابات والمظاهرات العمالية منها المنظمة والمؤطرة من قبل النقابات العمالية. ومنها الإضرابات الوحشية (غير المؤطرة) وذلك لتحقيق أهداف ومطالب مختلفة اعتبرها 19.7 % من أفراد العينة بأنها مطالب فئوية تؤدي للاقتصاد بدون سبب، في حين اعتبرها 5.5 % من أفراد العينة بأنها وسائل شرعية للعمال لضمان العدل في علاقات العمال مع أصحاب العمل في الوقت الذي عبّر 11.2 % من أفراد العينة عن موقف وسط بين الاثنين. (أنظر الرسم البياني رقم 8)

## الاهتمام بالشأن السياسي

وعن سؤال حول مدى اهتمام المستجيب بالسياسة وافق 49.9 % من أفراد العينة **بشدة** على الرأي القائل بأن السياسة معقدة لدرجة أنهم لا يستطيعون فهم ما الذي يجري، في الوقت الذي وافق على ذلك الرأي 29.5 % من المستجيبين وعارضه 10.7 % فقط. ويتناغم ذلك مع واقع علاقة المجتمع التونسي بالسياسة. فللعقود طويلة نسبيا كان المواطن التونسي بعيدا جدا عن ممارسة العمل السياسي وذلك نتيجة لسيطرة نظام استبدادي على البلاد ... وفجأة يجد التونسي نفسه في خضم قضايا ومسائل ومواقف سياسية تبدو معقدة ويظهر أن مشاركة نسبة هامة من المواطنين في انتخابات المجلس التأسيسي تمثل بداية لتزايد اهتمام التونسيين بالشأن السياسي. وعن سؤال يتعلق بمدى اهتمام أفراد العينة بالسياسة أفاد 31.7 % منهم بأن اهتمامهم **قليل** في الوقت الذي عبر فيه 29.6 % بأنهم **مهتمون** بينما أفاد 22.0 % من أفراد العينة بأنهم **غير مهتمون** بالسياسة (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة او انه لا اعرف) وقد تكون محدودية الاهتمام هذه راجعة لحذرهم تجاه عالم يبدو ربما جديد وغريب عن اهتماماتهم ينظرون إليه باحتراز. (أنظر الرسم البياني رقم 9)

وما قد يؤكد ذلك هو أن الأحزاب التي ينتسب إليها أفراد العينة هي أساسا أحزاب ذات خلفية أيديولوجية وهو ما يشير إلى أن الانتماء إليها كان عن قناعة مؤكدة إذ بين 44.9 % من أفراد العينة بأنهم ينتمون لحركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية

بينما أفاد 12.3 % بأنهم ينتمون للجبهة الشعبية(حمى الهمامي/شكري بلعيد) ذات المرجعية الماركسية في حين أفاد 12.2% بأنهم ينتمون لحزب المؤتمر من أجل الجمهورية(المنصف المرزوقي)وهو حزب يوصف بأنه علمانيّ بينما أفاد 10.0 % بأنهم ينتمون إلى نداء تونس بزعامة الأستاذ باجي قائد السبسي. وصرّح 6.4 % من المستجوبين بأنهم ينتمون الى حركة الشعب ذات المرجعية القومية. (أنظر الرسم البياني رقم 10)

وعن مدى مشاركة المستجيب في نشاط سياسيّ ما كحضور لقاء أو اجتماع من أجل بحث موضوع ما أو التوقيع على عريضة أجاب 87.3 % من المستجيبين بأنهم لم يشاركوا على الإطلاق بينما أجاب 8.1 % من أفراد العينة بأنهم قاموا بذلك أكثر من مرة في حين بيّن 3.9 % بأنهم شاركوا لمرة واحدة فقط. ومن مظاهر عدم المشاركة السياسية أيضا هو ضعف حضور أفراد العينة. خلال السنوات الثلاث الماضية. لبعض الفعاليات السياسية للأحزاب كالمشاركة في مظاهرة أو مسيرة أو اعتصام إذ أفاد 83.2 % بأنهم لم يشاركوا على الإطلاق في مثل تلك الفعاليات بينما أجاب 10.5 % بأنهم قاموا بذلك أكثر من مرة في حين بيّن 4.0 % من أفراد العينة بأنهم شاركوا لمرة واحدة فقط. (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلّقة بمن رفض الإجابة او انه لا اعرف)

و يرى 49.8 % من المستجوبين أنه لا يوجد أي حزب من الأحزاب القائمة أقرب لتمثيل طموحاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية بينما أفاد 22.9 % بأن حركة النهضة تمثل طموحاته في حين رأى 11.6 % أن طموحه يتحقق مع نداء تونس...واستنادا لهذه المعطيات يمكن القول أن ثقة قطاع واسع من المواطنين التونسيين في الأحزاب مازال ضعيفا وقد يكون ذلك نتيجة لعدم الاقتناع ببرامجها او لعدم قدرة هذه الأحزاب الانتشار لكسب الموالين إليها او لخيبة المواطنين في السلوك السياسي لتلك الأحزاب وطريقة تعاملها مع القضايا الوطنية وعجزها عن حلّ المشاكل الأساسية التي يعاني منها المجتمع التونسي...ولكن ورغم ذلك نلاحظ تقدم حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية على حزب نداء تونس ذي المرجعية المدنية في اختيارات العينة وهما الحزبان الكبيران في تونس حسب آخر استطلاعات الرأي<sup>1</sup>.

وبالرغم من قَدَم الظاهرة الجمعيات في تونس وتجزرها الاجتماعي وانتشارها الجغرافي في كل مراحل تطور البلاد وخاصة بعد الثورة، غير أن العينة تشير إلى قلة بل محدودة انخراط أفرادها في هذه الجمعيات فبالنسبة إلى الجمعيات الخيرية أفاد 96.7 % من أفراد العينة بأنهم لم ينخرطوا في جمعية خيرية بينما أجاب 2.7% انخرطوا (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلّقة بمن رفض الإجابة او انه لا اعرف). ورغم عراقية التجربة النقابية التونسية غير ان 96.6 % من المستجوبين أفادوا بأنهم

<sup>1</sup> من المهم تنزيل هذه النتائج ضمن السياق الزمني الذي أنجزت فيه الدراسة

لا ينتسبون إلى أي نقابة مهنية او عمالية بينما أجاب 2.7% من أفراد العينة بأنهم ينتمون لتلك الجمعيات (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة او انه لا اعرف).

كما تنطبق هذه الوضعية بالنسبة إلى العضوية في هيئات شبابية ثقافية/رياضية إذ أفاد 96.5% بأنهم لم ينخرطوا في مثل تلك الجمعيات بينما أجاب 2.7% بأنهم انخرطوا (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة او انه لا اعرف). كما أفاد 98.7% من أفراد العينة بأنهم ليسوا أعضاء في جمعية عائلية/عشائرية بينما أجاب 0.6% بنعم. (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة او انه لا اعرف). في الوقت الذي أكد 98.2% من أفراد العينة بأنهم ليسوا أعضاء في جمعية محلية للتنمية في حين أفاد 1.1% بأنهم أعضاء (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة او انه لا اعرف). وحول سؤال يتعلق بالعضوية في منظمة مجتمع مدني غير ما ذكر أعلاه ذكر 98.2% من أفراد العينة بأنهم لم ينخرطوا بينما أجاب 1.1% بأنهم انخرطوا. وحول سؤال يتعلق بالعضوية في منظمة مجتمع مدني غير ما ذكر أعلاه ذكر 98.2% من أفراد العينة بأنهم ليسوا كذلك بينما أجاب 1.1% بنعم. كما أفاد 98.9% من المستجوبين بأنهم ليسوا أعضاء في لجان حماية الثورة بينما أفاد 0.3% بأنهم أعضاء في تلك الجمعية التي أثارت الكثير من الجدل في الأوساط السياسية التونسية المعارضة التي اتهمتها بممارسة العنف اللفظي والجسدي ضد معارضي الترويكا الحاكمة آنذاك والتي تمّ الاتفاق على حلها بالطرق القانونية في إطار الحوار الوطني.

وفي مجال حقوق الانسان بالذات، أفاد 37.1% من المستجوبين بأن أوضاع الديمقراطية وحقوق الإنسان في تونس اليوم **ليست جيدة وليست سيئة**. بينما رأى 24.0% بأنها **جيدة** ورأى 2.5% بأنها جيدة جدا في حين أفاد 18.5% بأنها **سيئة** و9.8% بأنها سيئة جدا (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة او انه لا اعرف). ونظرا ولكون التونسيون لم يتعودوا على انتقاد الحكومة قبل الثورة ، فلقد بدى النقد لدى أفراد العينة مسألة بديهية وأساسية ، ففي سؤال حول إمكانية أفراد العينة انتقاد الحكومة صرّح 85.4% أن ذلك ممكن بدون خوف بينما لا يؤيد 12.8% من أفراد العينة ذلك (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة او انه لا اعرف) وهو أمر أصبح من مميزات الواقع التونسي ما بعد الثورة التي أزالته شعور الخوف لدى أغلبية السكان وفتحت المجال واسعا أمام المواطن لممارسة حريته...  
(أنظر الرسم البياني رقم 11)

يرى 7.3% من أفراد العينة أنه **لا توجد ديمقراطية** على الإطلاق في تونس بينما يرى 1.2% بأن تونس بلد **ديمقراطي لأبعد الحدود** في حين يبدو 21.0% من أفراد العينة في موقف وسط. بينما يرى 9.6% من أفراد العينة أن الديمقراطية غير

ملائمة لتونس في حين يؤكد 6.4 % من المستجوبين بأنها ملائمة تماما. (أنظر الرسم البياني رقم 12)

وبالتوازي مع ذلك يعتقد 22.1 % من أفراد العينة أن أهم سمة للديمقراطية هي تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء بينما يرى 21.6 % بأن أهم سمة هي توفر العناصر الأساسية (مثل الطعام والسكن والملبس) لكل فرد في حين يرى 18.4 % أن أهم سمة هي الفرصة لتغيير الحكومة من خلال الانتخابات في حين رأى 16.2 % من أفراد العينة بأن أهم سمة هي حرية انتقاد الحكومة في الوقت الذي اعتبر 12.0 % أن أهم سمة هي القضاء على الفساد المالي والإداري بينما رأى 8.8 % من المستجوبين أن أهم سمة هي المساواة في الحقوق السياسية بين المواطنين (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة أو انه لا اعرف). (أنظر الرسم البياني رقم 13)

واعتبر 26.4 % من المستجوبين أن أهم ثاني سمات الديمقراطية تتمثل في توفر العناصر الأساسية (مثل الطعام والسكن والملبس) بينما اعتبر 23.3 % أن أهم السمات تتمثل في المساواة في الحقوق السياسية بين المواطنين، في حين اعتبر 20.0 % أن أهم سمة هي القضاء على الفساد المالي والإداري. وبموازاة ذلك أفاد 44.7 % من المستجوبين أن أهم سمة للديمقراطية هي توفير فرص عمل للجميع، بينما اعتبر 11.0 % ان أهم سمة هي توفير الأمن في حين اعتبر 8.7 % من المستجوبين أن أهم سمة هي تحسين مستوى العيش في حين يرى 5.2 % بأنها عدم عرقلة أعمال الحكومة وإرساء مفهوم الوطنية بالنسبة إلى 3.1 % من المستجوبين في الوقت الذي يرى 2.6 % بأنها إصلاح البلاد وتحقيق الأمن...

ومقابل ذلك وافق **بشدة** 11.2 % ووافق 38.8 % من أفراد العينة (المجموع 50.0 %) القول بأن النظام الديمقراطي بأنه نظام غير حاسم ومليء بالمشاكل بينما عارض هذا الرأي 22.2 % في حين **عارضه بشدة** 13.0 % من أفراد العينة (المجموع 35.2 %) (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة أو انه لا اعرف). من جهة أخرى وافق 32.4 % من أفراد العينة على اعتبار الأنظمة الديمقراطية غير فعالة في الحفاظ على النظام والاستقرار في الوقت الذي **وافق بشدة** 9.2 % من المستجوبين (41.6 %) على ذلك، بينما عارض هذا الرأي 25.4 % في حين عارضه بشدة 17.1 % (42.5 %) (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة أو انه لا اعرف). ورغم ذلك **وافق** 36.3 % من المستجوبين على ان النظام الديمقراطي قد يكون له مشاكله لكنه يظل أفضل من غيره من الأنظمة، بينما **وافق بشدة** 33.8 % من أفراد العينة على هذا الرأي، وعارضه 8.6 % من المستجوبين في حين عارضه بشدة 6.6 %. (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة أو انه لا اعرف). وأفاد 26.8 % من أفراد العينة بأنهم **يعارضون** اعتبار تسيير الأداء

الاقتصادي في النظام الديمقراطي للبلاد **سيء**، وعارض **بشدة** 22.2 % من المستجوبين ذلك ا (المجموع: 49.0 %) بينما **وافق** على هذا الرأي 25.3 %، ووافق عليه بشدة 10.1 % (35.4 %) من أفراد العينة هذا الرأي. (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة او انه لا اعرف).

كما أكد 70.8 % من أفراد العينة أن النظام المحكوم بالشريعة الإسلامية بدون وجود انتخابات أو أحزاب سياسية هو نظام غير ملائم على الإطلاق لتونس بينما رأى 20.5 % بأنه نظام ملائم (7.7 % ملائم وملائم جدا 6.6 % و6.2 ملائم إلى حد ما). وبالنهاية يمكن القول إن أغلبية أفراد العينة تؤيد النظام الديمقراطي بشكله البرلماني الذي يسمح لكل الأحزاب باختلاف توجهاتها الفكرية والسياسية العمل والنشاط والتنافس كما تبرز العينة رفض النظام السياسي المبني على أساس أيديولوجي كما نلاحظ أن الذين يوافقون على ملائمة النظام الذي يعتمد على الشريعة الإسلامية لحكم تونس لا يرفضون الديمقراطية كما أن المؤيدين للأحزاب الإسلامية لا يختلفون مع أولئك من مؤيدي الأحزاب غير الإسلامية في تأييدهم للديمقراطية. وتتفاوت النسب ضمن المرتبة الأولى إذ استحوذ عامل الانتماء العشائري على 79.2 % ثم تأتي صفة التدين 49.2 % في المرتبة الثانية وصفة النزاهة 28.3 % في المرتبة الثالثة ثم عامل الخبرة السياسية 24.4 % في المرتبة الرابعة.

## الانتخابات ومجلس النواب

تمثل المشاركة في الانتخابات (الرئاسية والنيابية والمحلية). إحدى مظاهر المشاركة السياسية ورغم أن تونس قد عرفت منذ استقلالها التام (1956) النظام الجمهوري ومشاركة المواطنين في مختلف الانتخابات التي جرت في البلاد منذ ذلك التاريخ الى ما قبيل الثورة غير أن تلك المشاركة كانت محدودة وشابها الكثير من الريبة والشك باعتبار أنها لم تُجرى في إطار التعددية والشفافية... أما انتخابات أعضاء المجلس التأسيسي التي جرت في 23 أكتوبر 2011 فقد تميزت بحريتها ونزاهتها **المطلقة** حسب 56.7 % من المستجوبين في حين اعتبر 18.6 % بأنها كانت **حرة ونزيهة مع وجود بعض المشاكل** (الاختراقات) **الثانوية** في الوقت الذي رأى 8.3 % من أفراد العينة أنها كانت **حرة ونزيهة مع وجود بعض المشاكل** (الاختراقات) **الجوهرية** و5.4 % يرى أنها **لم تكن حرة ونزيهة**. ويتطابق رأي هذه العينة مع آراء المراقبين والخبراء العرب والدوليين الذين واكبوا تلك العملية وأشادوا بنزاهة الانتخابات وشفافيتها. (أنظر الرسم البياني رقم 14)

وعبر 58.4 % من المستجوبين عن موافقتهم بشدة على ضرورة أن يتم الإصلاح السياسي بشكل مرحلي (تدريجي/خطوة خطوة) بدلا من إجراءاته بشكل فوري بينما أفاد 24.4 % بأنهم موافقون إلى حد ما في حين عارض تلك الفكرة إلى حد ما 7.6 % من المستجوبين. وهو ما يعبر عن روح الاعتدال لدى أفراد هذه العينة وهو ما يتماشى مع مفهوم الانتقال الديمقراطي وروح الثورة التونسية وخصوصيتها ذات الطابع السلمي (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة او انه لا اعرف). (أنظر الرسم البياني رقم 15)

ورغم الدور المتميز للاتحاد الأوروبي في مختلف مراحل الانتقال الديمقراطي في تونس يعتقد 21.3 % من المستجوبين أن تأثير الاتحاد الأوروبي على المسيرة الديمقراطية في تونس كان **سلبيا إلى حد ما**، واعتبر 16.6 % أنه **سلبيا جدا** بينما اعتبر 19.3 % بأنه كان **إيجابيا إلى حد ما** في حين رأى 06.0 % بأنه **إيجابي جدا** في الوقت الذي اعتبر 15.6 % بأنه **لا إيجابي ولا سلبيا**.

تعتبر الجزائر وليبيا الدولتان الجارتان لتونس وإن كانت الأولى تعيش استقرارا سياسيا، بعد القضاء على أغلب المجموعات الإرهابية، فإن ليبيا كانت ولا زالت تعيش انفلاتا أمنيا وعدم استقرار سياسي ولا شك أن أوضاع البلدان الثلاث تؤثر على بعضها البعض وإن كان بتفاوت، لذلك يرى 18.1 % من المستجوبين أن تأثير الدول المجاورة لتونس على المسيرة الديمقراطية هي سلبية جدا و رأى 17.7 % أن التأثير كان سلبيا إلى حد ما (المجموع 35.2 %) في حين يرى 5.7 % بأن التأثير كان إيجابيا جدا بينما رأى 15.3 % بأن التأثير كان إيجابيا إلى حد ما (المجموع 21.0 %) و يعتقد 22.9 % من المستجوبين أن تأثير الدول المجاورة على المسيرة الديمقراطية في تونس لا إيجابيا و لا سلبيا. (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة او انه لا اعرف)

ويرى 50.6 % من المستجوبين بأن ازدياد تواصل العالم مع بعضه البعض **جيد جدا** بينما يرى 26.3 % منهم انه **جيد إلى حد ما** (المجموع 76.9 %) في حين يرى 4.9 % بأن التواصل **سيء إلى حد ما وسيء جدا** بالنسبة لـ 2.8 % من المستجوبين. ويبدو في هذا الصدد بأن اختيار العينة للجانب الإيجابي للتواصل هو أمر طبيعي يتماشى مع موقع البلاد التي تفتح على البحر من جهتين ومع طبيعة الشخصية التونسية المتميزة عبر تاريخها بانفتاحها على الآخر والتفاعل معه ايجابيا.

## مكانة الدين في الحياة العامة: القوانين أم الشريعة؟

يفيد 83.1 % من أفراد العينة بأنهم متدينون (50.1 % إلى حدّ ما و33.0 % بأنهم متدينون) في حين أفاد 15.9 % بأنهم غير متديّنين. ويبدو هذا الأمر طبيعياً بعد الثورة التي رفعت القيود على حرية التديّن وممارسة المواطن لطقوسه الدينية بكل حرية وقد يرجع الأمر أيضاً لقضايا حضارية وشخصية نفسية واقتصادية واجتماعية. (أنظر الرسم البياني رقم 16)

وفي سياق درجة التدين وممارسة الطقوس الدينية أفاد 64.3 % من المستجوبين بأنهم يقومون بالصلاة يوميا وبشكل دائم بينما أفاد 17.5 % بأنهم يقومون بذلك نادرا في حين أفاد 8.8 % بأنهم يقومون بذلك في أغلب الأوقات. (أنظر الرسم البياني رقم 17)

غير أن ذلك لم يمنع 45.5 % من المستجوبين بالقول بأنهم نادرا ما يقومون بصلاة الجمعة بينما أفاد 30.3 % بأنهم يقومون بذلك دائما في حين أفاد 12.7 % بأنهم يقومون بذلك أحيانا. وقد يفسر ذلك بعوائق ذاتية أو موضوعية أو عن قناعة راسخة لدى المستجوبين. (أنظر الرسم البياني رقم 18). كما أفاد 75.7 % من أفراد العينة بأنهم يقومون بسماع أو قراءة القرآن (دائما 51.8 % وفي أغلب الأوقات 23.9 %) في حين أجاب 15.0 % بان ذلك يحدث أحيانا.

برز في تونس بعد الثورة، وخاصة بعد انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي، نقاش واسع حول مضمون فصول الدستور: بين من يرغب ويدفع بأن تكون فصوله تتماشى و "مبادئ الإسلام" حسب "رغبات الناس" أي المجتمع، وبين من يدافع على ضرورة إقرار المبادئ الأساسية للدستور القديم، التي لا تمس من قديّة الدولة. أما أفراد هذه العينة فكان لهم رأي آخر إذ وافق 39.6 % منهم أن يجب على الحكومة والبرلمان سن القوانين حسب رغبات الناس بينما وافق بشدة على ذلك 24.6 % في حين عارض 19.6 % هذه الفكرة وعارضها بشدة 11.2 % من أفراد العينة (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة أو انه لا اعرف). (أنظر الرسم البياني رقم 19) كما تركز النقاش حول مدى توافق تلك القوانين الوضعية مع الشريعة الإسلامية وقد أفاد 38.3 % من المستجوبين بأنها تتوافق إلى حدّ ما وأفاد 10.4 % بأنها تتوافق (المجموع 48.7 %). بينما أجاب 29.5 % من العينة بأنها لا تتوافق كثيرا وأفاد 15.9 % بأنها لا تتوافق إطلاقا. (أنظر الرسم البياني رقم 20)

أفاد 27.5 % من المستجوبين بأنهم يدعمون تطبيق الشريعة بحزم أكبر إلى حد ما، وعبر 18.7 % عن دعمهم بشدة (المجموع 46.2 %) في حين أفاد 26.9 % من المستجوبين بأنهم لا يدعمون ذلك وعبر 20.9 % من المستجوبين عن عدم دعمهم بشدة تطبيق الشريعة بحزم أكبر (أنظر الرسم البياني رقم 21). واعتبر 76.6 % أن الشريعة هي كلام الله المنزل بينما اعتبر 14.9 % بان الشريعة من كتابة البشر، بناء على كلام الله. وأكد 44.5 % من المستجوبين بأن حياته انعكاسا للحديث والسنة

بدرجة قليلة بينما أجاب 30.1% بأنها هي كذلك كثيرا في حين أفاد 16.1% بأنها ليست كثيرا. كما أشار 33.7% بأن **حياة اغلب الناس** تمثل انعكاسا قليلا للسنة والحديث بينما أفاد 33.5% بأنها ليست كثيرا في حين أفاد 15.3% بأنها كثيرا.

كما **وافق 38.9%** من أفراد العينة على وجوب أن تسن الحكومة والبرلمان القوانين حسب الشريعة الإسلامية ووافق **بشدة** على ذلك 19.2%، بينما عارض ذلك 22.7% وعارضه بشدة 13.3% من أفراد العينة. (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة أو انه لا اعرف). (أنظر الرسم البياني رقم 22) غير ان 36.1% من أفراد العينة **وافق** على أن تسنّ الحكومة والبرلمان القوانين حسب رغبات المواطنين **في بعض المواضيع** وأن تسنّ حسب الشريعة الإسلامية في بعض المواضيع الأخرى، ووافق بشدة 34.2% من أفراد العينة على ذلك في حين عارض هذا الأمر 13.6% من أفراد العينة وعارضه بشدة 8.7%. (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة أو انه لا اعرف). كما **عارض بشدة 34.4%** من أفراد العينة فكرة أن **تسن الحكومة والبرلمان قوانين العقوبات** حسب الشريعة الإسلامية بينما عارض ذلك 26.2% (60.6%)، في حين وافق على ذلك 18.7% من أفراد العينة ووافق بشدة 12.3% (31.0%) (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة أو أنه لا أعرف). (أنظر الرسم البياني رقم 23)

وحول هذه المسألة، يوافق 22.5% ويوافق بشدة، 53.7% (المجموع 75.2%) من أفراد العينة على أن تسنّ الحكومة والبرلمان قوانين الإرث حسب الشريعة الإسلامية، في حين عارض 5.9% ذلك وعارضه بشدة 8.9% من أفراد العينة (14.8%). (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة أو انه لا اعرف). (أنظر الرسم البياني رقم 24)

مكانة الدين في الحياة العامة: أحزاب مدنية أم دينية؟

**يوافق بشدة 42.7%** من أفراد العينة على تفضيل الحزب السياسي الديني على الحزب السياسي غير الديني كما وافق ذلك 16.3% بينما فضل ووافق **بشدة 8.1%** من أفراد العينة الحزب السياسي غير الديني على الحزب السياسي الديني **ووافق** 17.3% أيضا على ذلك في حين لم يوافق على أي من العبارتين 12.7% من أفراد العينة (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة أو انه "لا يعرف"). (أنظر الرسم البياني رقم 25). في هذا الصدد قد تكون رغبة العينة في اختيار الحزب السياسي الديني ردة فعل على الحزب الدستوري بنسخته القديمة والجديدة (التجمع الدستوري الديمقراطي) الذي حكم البلاد طيلة 3 عقود وهو المتهم ب"معاداته للدين" وحياده عن المبادئ الأساسية للجمهورية وفشله في تحقيق التنمية المتوازنة على المستوى الجغرافي والبشري وبالتالي اعتقاد العينة أن الحزب الديني أكثر قدرة على حكم البلاد على أساس القيم الروحية والأخلاقية التي يتبناها.

أما بالنسبة إلى دور الدين في الحياة السياسية فقد **وافق بشدة** 48.4 % ووافق 30.9 % (79.3%) من المستجوبين على ألا يؤثر رجال الدين (أئمة، خطباء، قساوسة) في كيفية تصويت الناخبين بينما **عارض** الأمر 7.7 % وعارضه **بشدة** 8.1 % ويعتبر ذلك أحد أهم مطالب قطاع واسع من النخبة الثقافية والسياسية في تونس. (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة أو أنه لا يعرف). (أنظر الرسم البياني رقم 26) كما عارض بشدة 33.9 % من أفراد العينة تأثير رجال الدين (أئمة، خطباء، قساوسة) على قرارات الحكومة بينما عارض ذلك 33.7 % من أفراد العينة في حين وافق 15.4 % على هذا الرأي ووافق عليه بشدة 08.6 % (أي بمجموع 24%).

من جانب آخر، وافق **بشدة** 40.0 % من العينة على أن الممارسات الدينية هي ممارسات خاصة يجب تفريقها عن الحياة الاجتماعية والسياسية بينما عبّر 28.6 % عن موافقته على هذا الرأي (المجموع 68.6 %) في حين عارض 12.8 % هذا الرأي وعارضه بشدة 09.3 % (22.1 %). (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة أو انه لا اعرف). (أنظر الرسم البياني رقم 27)

كما **وافق** 50.2 % من أفراد العينة **بشدة** على ضرورة عدم تأثير المؤسسات الدينية (من غير الأحزاب السياسية) في كيفية تصويت الناخبين بينما عبّر 27.9 % عن **موافقته** (المجموع 78.1 %) في حين عارض 9.4 % هذا الرأي وعارضه بشدة 04.1 % (13.5 %) (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة أو انه لا اعرف).

أما وفيما يتعلق بحيادية المساجد، فيوافق 58.7 % بشدة على ألا يتم استخدام المساجد والكنائس للدعاية الانتخابية بينما عبّر 22.6 % عن موافقته على ذلك (81.3 %) في حين عارض 6.6 % هذا الرأي وعارضه بشدة 04.7 % (المجموع 11.3 %). (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة أو انه لا اعرف) (أنظر الرسم البياني رقم 28). ومن خلال ما تقدم حول علاقة الدين بالمجال السياسي وتأثير الأول في الثاني نلاحظ أن نسبة كبيرة من أفراد العينة قد خيروا أن تبتعد المؤسسات الدينية (دور العبادة والجمعيات ذات الطابع الديني ورجال الدين). عن التأثير في الممارسة السياسية وفي توجيه رموز السلطة للفعل السياسي. (أنظر الرسم البياني رقم 29).

من ناحية أخرى، تعتبر مسألة علاقة الإسلام بالديمقراطية من الإشكاليات الأساسية- التي تطرح للنقاش والبحث لذلك تبدو محل اختلاف بين قطاعات واسعة من أفراد المجتمع وقد عارض 29.1 % من المستجوبين بشدة أن تكون الديمقراطية نظام يتعارض مع تعاليم الإسلام بينما عارض ذلك 25.8 % (54.9 %) في حين وافق على هذا الرأي 24.6 % من المستجوبين ووافق عليه بشدة 6.4 % من أفراد العينة (31.0 %). (أنظر الرسم البياني رقم 30)

## دور المرأة في المجتمع الحياة العامة

تعتبر تونس من الدول العربية القليلة التي منحت حقوقاً "واسعة" للمرأة، وذلك بفضل التشريعات القانونية التي أصدرها النظام السياسي الوطني (مجلة الأحوال الشخصية، في 13 أوت 1956) وهي التي نظمت الأسرة وحددت العلاقة بين الرجل والمرأة على أسس مدنية عصرية فمنعت تعدد الزوجات، وحرّمت الزواج على غير الصيغ القانونية، وأعطت الحق للمرأة في قبول أو رفض الزواج، والحق في الطلاق، كما حددت سن الزواج بالنسبة إلى الطرفين، وأقرت المساواة التامة بين المرأة والرجل في جميع المجالات ومنها العمل والمشاركة السياسية... وقد وجدت تلك المدونة معارضة من قبل بعض رجال الدين في بداية صدورها و من قبل بعض التيارات الإسلامية، في ما بعد، التي تعتبر ان مضمونها قد تجاوز بعض القيم الإسلامية... و بعد الثورة تجدد النقاش حول مضمون المجلة وقضايا المرأة عامة واتسع بين قطاع واسع من أفراد المجتمع وفي خصوص الموقف من عمل المرأة أفاد 56.8 % من أفراد العينة بأنه **يوافق بشدة** على عمل المرأة المتزوجة خارج المنزل ووافق على ذلك 26.2 % في حين عبّر 8.8 % عن **معارضته** لذلك بشدة وعارض ذلك 7.8 % من المستجوبين.

وفي السياق الاجتماعي وارتباطه بالفروض الدينية أفاد 63.6 % من أفراد العينة أن عدم الصلاة لا يشكل عائقاً على الإطلاق أمام الموافقة على زواج (أحد أبنائه/بناته)، بينما يرى 14.9 % أن ذلك يشكل عائقاً إلى درجة كبيرة ويرى 11.2 % أن ذلك يصل إلى درجة متوسطة و9.8 % من المستجوبين يرى أنه يمثل عائقاً إلى درجة قليلة.

وفي نفس الإطار أفاد 57.4 % من أفراد العينة أن المركز الاجتماعي للعائلة لا يشكل عائقاً على الإطلاق أمام زواج الأبناء، بينما يرى 19.2 % من أفراد العينة أنه في مستوى الدرجة المتوسطة يرى 14.2 % بأنه يصل إلى الدرجة القليلة ويرى 8.3 % أنه يصل إلى درجة كبيرة. كما أفاد 44.5 % من أفراد العينة بأن عدم التعليم لا يشكل عائقاً على الإطلاق أمام الموافقة على زواج الأبناء، بينما يرى 22.9 % أنه يشكل عائقاً إلى درجة كبيرة في الوقت الذي يرى 19.1 % أنه يشكل عائقاً لدرجة متوسطة ويرى 12.7 % أنه يشكل عائقاً إلى درجة قليلة. وبالنتيجة نلاحظ روح التحرر السائدة لدى أفراد العينة فيما يخص زواج الأبناء وعدم اعتبارهم لدرجة التدين أو المستوى الاجتماعي أو التعليمي كعوامل محددة في زواج أبنائهم. (أنظر الرسم البياني رقم 31)

## الإعلام ووسائل الاتصال والتواصل الحديثة

عبر 47.4% من أفراد العينة عن ثقتهم أكثر في وسائل الإعلام المحلية الآن مما كانت عليه عام 2010 في حين بين 31.5% بأن ثقتهم الآن هي نفسها التي كانت خلال 2010 في حين بين 17.2% من أفراد العينة أن ثقتهم أقل مما كانت عليه عام 2010 (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة أو انه لا اعرف) (أنظر الرسم البياني رقم 32). وأفاد 52.3% من أفراد العينة بوجود حرية لتداول الجرائد والمجلات والكتب الأجنبية والاطلاع على مواقع للانترنت في حين أفاد 31.8% بأنهم لا يتابعون هذه المصادر. (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بمن رفض الإجابة أو انه لا اعرف). وهو أمر أصبح بديها في تونس بعد الثورة اذ تم رفع كل الحواجز التي كانت تمنع دخول الدوريات والكتب الأجنبية كما أزيلت الرقابة على الانترنت. (أنظر الرسم البياني رقم 33)

كما أفاد 60.8% من أفراد العينة بأنهم **لا يتابعون** الأخبار السياسية عن طريق الصحف اليومية **على الإطلاق**. بينما بين 17.2% بأن ذلك **نادرا ما يحصل**. في حين أفاد 8.9% بأنهم يتابعون ذلك **عدة مرات في الأسبوع**. في الوقت الذي أفاد 6.8% من المستجوبين بأنهم يتابعون ذلك **عدة مرات في الشهر** وبين 6.3% بأنهم يتابعون الأخبار السياسية من خلال الصحف يوميا. وقد يكون ارتفاع أسعار الصحف عامة واليومية خاصة بالإضافة إلى توفر وسائل إعلام أخرى تمكنهم من متابعة الأحداث السياسية دون دفع مقابل أحد أهم أسباب هذه الظاهرة. (أنظر الرسم البياني رقم 34) وفي موازاة ذلك أفاد 65.4% من أفراد العينة بأنهم لا يتابعون الأخبار السياسية من خلال الصحف الأسبوعية على الإطلاق. بينما أفاد 17.2% بأن ذلك نادرا ما يتم. في حين أفاد 8.9% بأنهم يتابعون ذلك عدة مرات في الأسبوع. وهو أمر يبدو طبيعيا باعتبار طبيعة هذه الصحف في حد ذاتها التي لا تهتم بالأخبار اليومية الطازجة بل بالقضايا السياسية في إطارها العام. (أنظر الرسم البياني رقم 35) وحتى بالنسبة للانترنت فإن استخدامه لمتابعة الأخبار يظل محدودا عند أفراد العينة إذ أفاد 61.5% بأنهم لا يتابعون الأخبار السياسية عن طريق هذه الوسيلة على الإطلاق، (أنظر الرسم البياني رقم 10)

كما أفاد 74.5% من أفراد العينة بأن التلفزيون له مصداقية أعلى من باقي الوسائل **للحصول على خبر محلي** (أنظر الرسم البياني رقم 36). بينما اعتبر 12.1% أن الانترنت له مصداقية أعلى. كما أفاد 63.3% من أفراد العينة بأنهم لا يستخدمون الانترنت بينما أفاد 22.7% بأنهم يستخدمونه يوميا أو بشكل شبه يومي في حين أفاد 9.1% أن ذلك يحدث مرة على الأقل في الأسبوع الواحد بينما أفاد 4.2% بأن استخدام الانترنت يحصل مرة على الأقل في الشهر الواحد (أنظر الرسم البياني رقم 37). في نفس السياق أفاد 82.5% من أفراد العينة بأنهم ليسوا بأعضاء أو مشاركين في منتديات

حوارية على الانترنت في حين أكد 17.5 % نشاطهم على الانترنت. (أنظر الرسم البياني رقم 38)

وعن سؤال يتعلق بالعضوية او المشاركة في مدونة خاصة أجاب 94.0 % من المستجوبين بأنهم لم يشاركوا ولم ينتسبوا الى مدونة خاصة بينما أجاب 5.9 % من أفراد العينة بأنهم أعضاء. وبشكل عام نلاحظ ان استخدام وسائل الاتصال والتواصل الحديثة من قبل العينة محدود وقد يكون ذلك نتيجة لعدم توفر الأجهزة او توفرها مع عدم وجود اشتراك بالانترنت، نظرا لارتفاع تكاليف ذلك، أو ربما لعدم القدرة على استخدام تلك التقنية الحديثة وأجهزتها المختلفة. (أنظر الرسم البياني رقم 39)

## الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

تواصلت الأزمة الاقتصادية بالبلاد التونسية، ما بعد الثورة، وتعمقت مظاهرها نتيجة لعوامل بنوية وأخرى ذات علاقة بالسياسة الاقتصادية للنظام السابق، لما قبل الثورة، وهو أمر أكده أفراد هذه العينة إذ رأى 53.6 % منهم أن الوضع الاقتصادي سيء جدا، بينما أفاد 33.5 % بأنه سيء في حين أشار 11.4 % من أفراد العينة أنه جيد. (أنظر الرسم البياني رقم 40). على أنه ورغم هذا التقييم السلبي للوضع الاقتصادي الحالي يبدو المستقبل، من وجهة نظر العينة متفائلا وإيجابيا عموما إذ يرى 42.4 % من أفراد العينة أنه سيكون أفضل **بكثير مما كان عليه في السابق**، بينما أفاد 16.6 % بأنه سيكون أسوأ بكثير مما هو عليه الآن في حين أفاد 9.7 % من أفراد العينة بأنه سيكون أسوأ بكثير. (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بلا يعرف وبمن رفض الإجابة).

تظهر الأوضاع المعيشية لأغلب أفراد المجتمع التونسي متقاربة نسبيا ولا تبدو الفوارق عميقة، إلا في حدود معينة، وهو أمر أكد عليه 59.9 % من أفراد العينة الذين اعتبروا أن حالتهم المعيشية متشابهة مع حالة باقي **السكان**، بينما اعتبر 15.8 % بأن حالته أسوأ من باقي المواطنين، في حين اعتبر 13.7 % من أفراد العينة بأن حالته أفضل. (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بلا يعرف وبمن رفض الإجابة). (أنظر الرسم البياني رقم 41). وفي هذا السياق تبدو مسألة الثقة في الآخرين مسألة نسبية تخضع لعدة عوامل موضوعية وذاتية وهو أمر أكده أفراد العينة إذ اعتبر 76.7 % منهم أنه لا يمكن الثقة في أغلبية الناس بينما رأى 21.2 % أنه يمكن الثقة في أغلبية الناس. (إضافة إلى النسبة المئوية المتعلقة بلا يعرف وبمن رفض الإجابة).

وفي سياق ثنائية "الثقة" في المستقبل وانسداد الأفق تندرج خيارات الاستمرار في العيش في البلاد أو الهجرة حيث تعتبر هجرة التونسيين خارج بلادهم للعمل او الدراسة ظاهرة قديمة غير أن رغبة الشباب (من أصحاب الشهادات العليا خاصة).

في ترك البلاد قد تضاعفت خاصة أمام انسداد أبواب الأمل أمامهم غير أن الثورة قد فتحت أمامهم ولغيرهم من الفئات، آمال جديدة الأمر الذي عبّر عنه 73.1 % من أفراد العينة الذين أفادوا بأنهم لا يفكرون في الهجرة من تونس بينما أجاب 16.2 % بأنهم يفكرون في الهجرة وذلك لأسباب اقتصادية في حين أجاب 7.0 % بأنهم يفكرون في الهجرة لأسباب اقتصادية وسياسية. وطالب 14.3 % من الحكومة أن تفرض ضرائب أعلى على الأثرياء لأجل توفير موارد تنفق منها على الفقراء بينما يرى 7.4 % أن الأشخاص الأثرياء يعملون على توفير فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي وعلى الحكومة أن تخفض من قيمة ضرائبهم وتسمح لهم بالإبقاء على مجاميع أكبر من أموالهم. (أنظر الرسم البياني رقم 10)

## الثقة في الدولة ومؤسساتها المختلفة

### الموقف من الوضع الأمني

بشكل عام وفي حدود المرحلة الزمنية لتنفيذ الاستطلاع، لم يظهر أن الوضع الأمني قد تحسن مقارنة بالعام الماضي وذلك بالاعتماد على رأي 38.7 % من أفراد العينة الذين اعتبروا أن الوضع الأمني ظل مثل العام الماضي، بينما رأى 35.5 % بأنه أسوأ من العام الماضي، 25.1 % أفضل من العام الماضي. وهو ما يشير إلى تحسن نسبي للأمن الاجتماعي العام. وتعكس هذه الأرقام الأوضاع النفسية العامة المسجلة خلال تمرير هذا الاستطلاع التي اعتبرت في حالة تحسن نسبي بعد اغتيال أحد زعماء الجبهة الشعبية في الصائفة الماضية.. (أنظر الرسم البياني رقم 42)

وأفاد 36.2 % من أفراد العينة أن ثقتهم في الشرطة متوسطة، بينما أفاد 26.2 % بأن درجة ثقتهم في السلك كبيرة، في الوقت الذي أفاد 24.3 % من أفراد العينة أن لا ثقة لهم إطلاقاً في هذا السلك الأمني. ويمكن تفسير ذلك بتغيير أداء هذا الجهاز وسلوك أفرادها تجاه المواطنين، بعد الثورة نحو الأفضل مما ترك انطباعاً جيداً لدى عموم الناس. (أنظر الرسم البياني رقم 43). كما يرى 41.3 % من أفراد العينة بأنه لم يحاول طلب المساعدة من الأمن العام (الشرطة) بينما يرى 19.9 % بأن الحصول على مساعدة الأمن سهل في حين يرى 15.2 % من أفراد العينة بأنه صعب في الوقت الذي يرى 13.6 % بأنه صعب جداً (أنظر الرسم البياني رقم 44)

وعلى العكس من جهاز الشرطة يحظى الجيش التونسي باحترام كبير في المجتمع التونسي نتيجة ابتعاده، منذ تأسيسه، عن السياسة والاحتكاك بشكل مباشر بالآزمات الاجتماعية وكان لدوره الكبير في حماية الثورة الأثر الحسن لدى عموم السكان وهو أمر أكدته هذه العينة إذ عبّر 64.6 % من المستجوبين عن ثقتهم إلى

درجة كبيرة بهذه المؤسسة في الوقت الذي عبّر 17.6% عن الثقة به إلى درجة متوسطة في حين أكد 10.1% من المستجوبين أنه لا يثق بمؤسسة الجيش على الإطلاق. (أنظر الرسم البياني رقم 45)

لم تكن منظمات المجتمع المدني في تونس قبل الثورة مستقلة عن النظام، إلا البعض القليل منها، وكان أغلبها على ارتباط بمؤسسات الدولة أما بعد الثورة فازداد عدد الجمعيات التي تمتعت بالاستقلالية الواسعة غير أن نظرة التونسيين للجمعيات ظلت كما كانت عليه قبل الثورة وتجسيدا لذلك عبّر 33.5% من أفراد العينة عن عدم ثقتهم بتلك الجمعيات على الإطلاق بينما عبّر 26.1% من العينة عن أن ثقته في المجتمع المدني هي متوسطة في حين أفاد 14.8% من أفراد العينة بأن درجة ثقتهم قليلة (أنظر الرسم البياني رقم 46)

## حول أداء الحكومة

وفي السؤال المتعلق أجاب 44.4% من أفراد العينة بأن الدولة تقوم بإجراء إصلاحات وتغييرات داخلية واسعة وجذرية في مؤسساتها وأجهزتها بينما يرى 31.3% بأنها لا تقوم بذلك في حين أجاب 13.6% من أفراد العينة أنها بالتأكيد لا تقوم بذلك. (44.9%). (أنظر الرسم البياني رقم 47)

ويرى 38.7% من أفراد العينة أن أداء الحكومة الحالية في إيجاد فرص عمل هو سيء جدًا، بينما يرى 27.1% بأن الأداء جيد في حين يرى 26.5% من أفراد العينة بأنه سيء. وتجسد هذه الآراء خيبة المواطنين من أداء الحكومة في هذا المجال خاصة وأن مشكلة البطالة في تونس تمثل إحدى المعضلات الأساسية التي يعاني منها قطاع واسع من الشباب التونسي الذي ساهم إلى حد كبير في الثورة كما كان توفير

العمل وتشغيل الشباب أحد أهم الشعارات التي رفعت أثناء الثورة وفي البرامج الانتخابية لأهم الأحزاب السياسية (أنظر الرسم البياني رقم 48)

اعتبر 31.0 % من أفراد العينة أن أداء المجلس كان **سيئًا** بينما اعتبر 23.2 % من أفراد العينة أنه **ليس جيد** ولا **سيئًا** في حين اعتبر 20.2 % بأن أداءه كان **سيئًا جدًا** وقد يعود ذلك أساسا لعدم التزامه بالزمن المحدد لصياغة الدستور وهي المهمة الأساسية التي أنيطت به بالإضافة إلى بعض السلوك السياسي "غير السوي" لبعض النواب ... (أنظر الرسم البياني رقم 49)

### الثقة في مؤسسات الدولة الأخرى:

أما بالنسبة إلى أداء المؤسسات القضائية فيرى 24.8 % من المستجوبين أن أداء القضاء **جيد** بينما يرى 26.0 % ان أداءه **ليس جيدا** (47.5 %) في حين يرى 22.7 % بأنه **سيء**. في الوقت الذي يرى 14.0 % بأنه (36.7%) **سيء جدا** بينما صرّح 8.8 % بأنهم لا يعرفون ويظهر أن أداء هذه المؤسسة تجاه قضية قتلى شهداء الثورة قد أساءت كثيرا لهذه المؤسسة السيادية خاصة مع تأخر دسترة قانون العدالة الانتقالية (أنظر الرسم البياني رقم 50) وفيما يخص أداء الحكومة التونسية يرى 36.5 % من أفراد العينة أن أداءها في تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء **سيء جدًا** بينما يرى 33.6 % من أفراد العينة أن الأداء **سيء** (70.1 %) في حين يرى 22.8 % بأنه **جيد**.

كما يرى 32.7 % من أفراد العينة أن أداء **الحكومة الحالية في تونس في تحسين الخدمات الصحية الأساسية سيء** بينما يرى 31.0 % بأنه **سيء جدا** (63.7 %) في حين يرى 28.8 % من أفراد العينة بأنه **جيد**. وعلى المستوى السياسي وتحديدًا بالنسبة إلى إدارتها لعملية التحول الديمقراطي يرى 31.8 % من أفراد العينة بأن أداء الحكومة الحالية في تونس **جيد** بينما يرى 26.8 % بأن الأداء **سيء** في حين يرى 26.1 % من أفراد العينة بأن أداء الحكومة **سيء جدا**

### التحديات كما يراها أفراد العينة: الاستقرار ومقاومة الفساد والأمن

واجه التونسيون، بعد الثورة، تحديات مركبة: اقتصادية واجتماعية وأمنية وسياسية منها القديم ومنها الطارئ ... وعن أهم تحديان يواجهان تونس في المرحلة الحالية أفاد 88.4 % من أفراد العينة بأنه **الوضع الاقتصادي** (الفقر، البطالة وارتفاع الأسعار) في حين رأي 8.6 % أن التحديات تتمثل في **الفساد المالي والإداري ويرى 0.9 % أنها تتمثل في تحقيق الاستقرار السياسي**. من جهة أخرى رأى 50.6 % من

أفراد العينة أن أهم تحديان إنما يتمثلان في تحقيق الاستقرار والأمن الداخلي بينما يرى 33.8 % أن التحديات تتمثل في الفساد المالي والإداري في حين يرى 7.0 % بانها تتمثل في وقف التدخل الخارجي. (أنظر الرسم البياني رقم 51)

لم يكن الحديث عن الفساد عامة والفساد في مؤسسات الدولة خاصة، قبل الثورة، ساريا بين الناس إلا في حدود معينة أما بعد الثورة فأصبح حديثا متواترا في العلن وهو أمر تؤكد العينة إذ يعتقد 69 % من أفرادها بوجود فساد في مؤسسات وأجهزة الدولة بينما أفاد 17.9 % بعدم وجوده.. ويرى 47.2 % من أفراد العينة أن الفساد في مؤسسات وأجهزة الدولة الآن هو أكثر مما كان عليه قبل عامين في حين يرى 29.7 % أن الوضع مثلما كان عليه قبل عامين وعكس ذلك تماما يرى 20.2 % أن الفساد في أجهزة الدولة الآن أقل مما كان عليه قبل عامين. (أنظر الرسم البياني رقم 52)

## تونس والعلاقات الدولية

أما بخصوص واقع **علاقات تونس الاقتصادية والسياسية مع العالم الخارجي** فقد فضّل 46.5 % من أفراد العينة بأن تكون العلاقات الاقتصادية بين تونس و**السعودية** أقوى مما كانت عليه خلال السنوات الماضية بينما يرى 27.0 % من المستجوبين أن تكون العلاقة **اقل** مما كانت عليه خلال السنوات الماضية في الوقت الذي يرى فيه 16.4 % بأن تكون **مستقرة** أي أن تظل كما كانت عليه خلال السنوات الماضية.

ويظهر من خلال ذلك أن العلاقات الاقتصادية بين تونس والسعودية لم تتأثر بلجوء الرئيس التونسي السابق إليها عند أفراد العينة. كما وافق إلى حدّ كبير 40.8 % من المستجوبين على الفكرة القائلة بأنه للقضاء على الإرهاب العالمي، لابد من حلّ القضية الفلسطينية و وافق إلى حدّ ما 26.7 % على تلك الفكرة (المجموع 67.5 %) في حين لم يوافق 14.2 % و لم يوافق عليها 11.5 % من المستجوبين على هذا الرأي (المجموع 25.7 %). وبالرغم من تواتر هذه الفكرة وانتشارها غير أن الواقع لم يعد كذلك إذ أصبح للإرهابيين أجندات وشعارات أخرى لا علاقة لها بفلسطين كما يحدث الآن في أكثر من منطقة عربية. كما وافق 25.7 % من أفراد العينة على أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة يبرر العمليات المسلحة ضدّها في كل مكان ووافق بشدة على ذلك 10.8 % (36.5 %) بينما عارض ذلك 23.1 % في حين عارض 22.7 % من أفراد العينة معارضة شديدة هذا السلوك (45.8 %).

## خلاصة عامة

يمكن اختصار أهم الاتجاهات الثقيلة الواردة في الاستطلاع من خلال عدد من النتائج الأساسية والتي يمكن حصرها كالتالي:

- **الربيع العربي كما يراه المستجوبون:** أفاد حوالي 21% من المستجوبين أنهم شاركوا في أحداث الربيع العربي، وأن أكثر من 86% شاركوا فيها لاقتناعهم بأهداف الثورة وقضاياها. وخلال هذه الأحداث، أفاد الأغلبية الساحقة بأنهم لم يتعرضوا لتخريب ممتلكاتهم. كما يرون بأن من أهم أسباب الربيع العربي هو غياب الحريات المدنية والسياسية، والتحرر من الاضطهاد وتحسين الوضع الاقتصادي ومحاربة الفساد.
- ولأن حدث الثورة ومسارها قد توج بسن دستور، فترى أغلبية المستجوبون أن أهمية هذا النص المرجعي، تكمن في ضمان حقوق متساوية لكل المواطنين. وتنطلق أهمية الدستور حسب المستجوبون من كونه يقي الجيش خارج السلطة والصراع عليها وهو ما يمثل ضمانة لدى الرأي العام المستجوب بالنسبة الى الطابع المدني للدولة.
- **الانتخابات نزيهة ومؤسسة لمرحلة جديدة:** يرى أغلبية المستجوبين أن انتخابات المجلس التأسيسي اتسمت بالعدالة والنزاهة رغم وجود بعض الخروقات والنقائص الثانوية. كما يعتقد أغلبهم أن الإصلاح السياسي يجب أن يتم بشكل تدريجي (خطوة خطوة). وعلى الرغم من المواقف السلبية التي يبديها إزاء العديد من الأوضاع المتزامنة لمرحلة التأسيس الدستوري والانتخابي فإن التقييم في النهاية يبدو إيجابياً للمسار الانتخابي، حتى وإن ظهرت الفكرة القائلة بأن الديمقراطية ليست فعلاً انتخابياً فقط، وإنما هي محاسبة وتقييم للإنجاز.
- **مكانة المرأة والدين في الحياة العامة:** يعتقد أكثر من 82% من العينة أنهم متدينون (وليسوا بالضرورة شديدي التدين) وتعتقد الأغلبية أنه من الأفضل ألا يؤثر رجال الدين في كيفية تصويت الناخبين. على أن الملاحظ هنا هو أن نزعة التدين تترافق هنا مع رغبة شديدة في تثبيت وتأكيد الطابع المدني للدولة. ومن ناحية أخرى، يوافق الرأي العام المستجوب من العينة، وبشدة على خروج المرأة للعمل، نظراً لروح التحرر التي تسود المجتمع التونسي. ترى الأغلبية المطلقة أنه من الواجب الحفاظ على حقوق المرأة.
- **الإعلام ووسائل الاتصال. مصداقية متزايدة للإعلام المحلي:** 47% من المستجوبين يثقون في وسائل الإعلام المحلية بدرجة أكبر مما كان عليه الوضع في 2010. أن المرحلة التي كانت المصداقية الإعلامية ممنوحة فيها لوسائل الاعلام الأجنبية يبدو أنها قد ولت لفائدة الدور المتنامي لوسائل

الاعلام المحلية. إلى ذلك يمكن أن نضيف الدور الذي يلعبه الانترنت. أن نسبة النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية محترم في تونس وأغلبية المستجوبين يستعملون الانترنت بشكل دوري للاتصال بالأصدقاء ومتابعة الأخبار السياسية.

- **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مشكلة دائمة:** يرى الكثير من المستجوبين أن الأزمة الاقتصادية قد تفاقمت بعد الثورة. حيث كان يتصور أكثر من 42% من أفراد العينة أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ستكون أفضل بكثير ما كانت عليه في السابق. ولأن الاستياء من الأوضاع الاقتصادية قد بلغ درجة هامة، فإنه يبدو أن المسار السياسي في هذا السياق قليل الأهمية قياسا بالملف الاجتماعي على الرغم من وجود قطاع واسع من الطبقة الوسطى ومن رجال الأعمال ممن يرون بأن نجاح المسار السياسي هو شرط لإدارة اجتماعية واقتصادية ناجحة.

- **الموقف من الوضع الأمني:** يظل الهاجس الأمني من أكثر الهواجس التي تقلق التونسيين. وعلى الرغم من أن الأوضاع الأمنية في تحسن نسبي، فإنه يرى 38% من أفراد العينة أنها بنفس مستوى العام الفارط في حين يرى 25% أنها تحسنت. من جانب آخر يمكن أن نلاحظ تزايد الثقة في أجهزة الشرطة. ويحظى الجيش التونسي باحترام كبير وثقة كبرى لدى أفراد العينة، حيث أن أكثر من 80% من المستجوبين لديهم ثقة في الجيش التونسي، 64% منهم لديهم ثقة كبرى.

- **أداء الحكومة:** ثمة ما يفيد من خلال العينة بأن تحسن ملحوظ قد سجل في مستوى تقييم شرعية الإنجاز الحكومي، حيث عبر أكثر من 44% من أفراد العينة على ثقتهم بالتغيرات والإصلاحات التي تقوم بها الحكومة، غير أن الجهود المتواصل بإيجاد فرص العمل والتشغيل ودفن نسق الاستثمار يظل منقوصا حسب أغلب أفراد العينة.

- **التحديات:** يمثل الوضع الاقتصادي (الفقر، البطالة، ارتفاع الأسعار، الاستثمار) أهم تحدي بحسب 88% من المستجوبين. كما يمثل القضاء على الفساد المالي والإداري ثاني أكبر تحدي بحسب 86%. ويأتي تحقيق الاستقرار والأمن الداخلي أيضا على رأس قائمة التحديات التي تواجه تونس حسب العينة المستطلعة.

## الملحق 1:

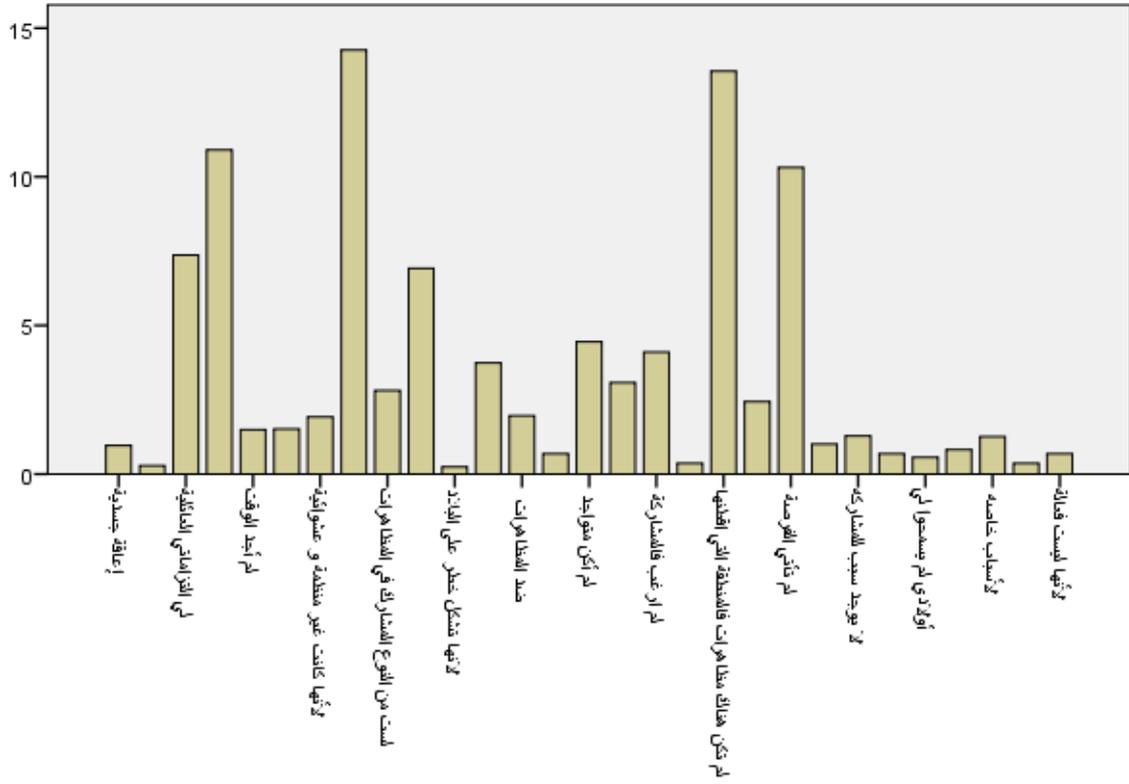
### فهرس الرسوم البيانية

- 1 أسباب عدم المشاركة في المظاهرات ..... 27
- 2 خسارة الوظيفة عقب المظاهرات ..... 27
- 3 أهم ثلاثة أسباب للربيع العربي ..... 28
- 4 أهم ثلاثة أسباب للثورة التونسية ..... 28
- 5 دعم الحريات الأساسية (الصحافة، حرية التعبير وتكوين الجمعيات) ..... 29
- 6 وضع حرية التعبير ..... 29
- 7 التعدي على حقوق الإنسان بهدف الحفاظ على الأمن ..... 30
- 8 الموقف من الإضرابات العمالية ..... 30
- 9 الاهتمام بالسياسة ..... 31

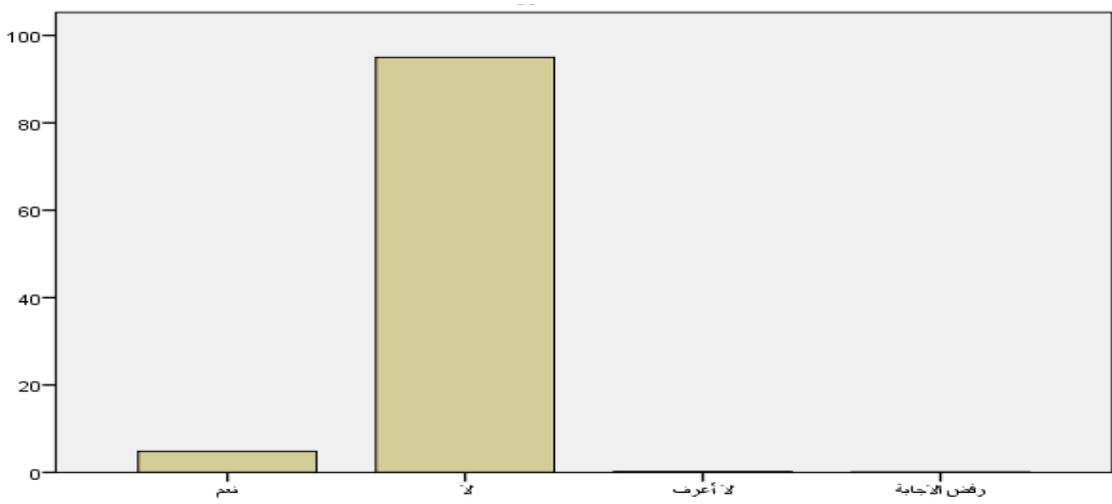
- 10 المنتمون إلى احزاب سياسية..... 31
- 11 تقييم أوضاع الديمقراطية وحقوق الإنسان..... 32
- 12 تقييم درجة الديمقراطية في تونس ..... 32
- 13 أهم ثاني سمة من سمات الديمقراطية..... 33
- 14 تقييم انتخابات المجلس التأسيسي ..... 34
- 15 الموقف من القول بأن يتم الإصلاح السياسي بشكل مرحلي (تدريجي/خطوة  
خطوة) بدلا من إجرائه بشكل فوري ..... 34
- 16 تقييم ذاتي لدرجة التدين ..... 35
- 17 الالتزام بالصلاة ..... 35
- 18 الالتزام بصلاة الجمعة والعيد ..... 36
- 19 الموقف من أن تسنّ الحكومة والبرلمان القوانين حسب رغبات المواطنين في  
بعض المواضيع وان تسنّ حسب الشريعة الإسلامية في بعض المواضيع الأخرى  
..... 36
- 20 تقييم درجة تطابق القوانين مع الشريعة..... 37
- 21 الموقف من تطبيق الشريعة..... 37
- 22 الموقف من سن قوانين حسب الشريعة..... 38
- 23 الموقف من أن تسن الحكومة والبرلمان قوانين العقوبات حسب الشريعة  
الإسلامية ..... 38
- 24 الموقف من سنّ الحكومة والبرلمان قوانين الإرث حسب الشريعة الإسلامية . 39
- 25 تفضيل الحزب السياسي الديني على حزب سياسي غير ديني وتفضيل الحزب  
السياسي غير الديني على الحزب السياسي الديني ..... 39
- 26 الموقف من تأثير رجال الدين في السياسة..... 40
- 27 الموقف من القول بأن الممارسات الدينية هي ممارسات خاصة يجب تفريقها عن  
الحياة الاجتماعية والسياسية..... Error! Bookmark not defined.
- 28 الموقف من القول بأن لا يتم استخدام المساجد والكنائس للدعاية الانتخابية. 41
- 29 الموقف من تأثير رجال الدين (أئمة، خطباء، قساوسة) على قرارات الحكومة ... 42
- 30 الموقف من القول بأن الديمقراطية نظام يتعارض مع تعاليم الإسلام ..... 42
- 31 الموقف من القول بأن ان المركز الاجتماعي للعائلة يشكل عائق امام زواج الأبناء  
..... 43
- 32 الثقة في وسائل الإعلام المحلية..... 44
- 33 وجود حرية لتداول الجرائد والمجلات والكتب الأجنبية ..... 44
- 34 نسبة متابعة الأخبار عن طريق الصحف اليومية ..... 45
- 35 نسبة متابعة الأخبار من خلال الصحف الأسبوعية ..... 45
- 36 أكثر المصادر مصداقية فيما يخص الأخبار السياسية ..... 46
- 37 إستعمال الأنترنت ..... 46
- 38 نسبة الاشتراك في منتديات حوارية على الانترنت ..... 47
- 39 نسبة الاشتراك في المدونات الخاصة..... 48
- 40 تقييم الوضع الاقتصادي العام ..... 48
- 41 مقارنة الأوضاع المعيشية مع باقي السكان ..... 49

49.....	42	الثعور بالسلامة والأمن .....
50.....	43	نسبة الثقة في الأمن والشرطة .....
50.....	44	تقييم أداء الأمن والشرطة .....
51 .....	45	نسبة الثقة في الجيش .....
51 .....	46	نسبة الثقة مؤسسات المجتمع المدني .....
52.....	47	قيام الحكومة بإصلاحات وتغييرات داخلية .....
52.....	48	تقييم أداء الحكومة .....
53.....	49	تقييم أداء المجلس التأسيسي .....
53.....	50	تقييم أداء القضاء .....
54.....	51	الثقة في قدرة الحكومة على رفع التحديات .....
54.....	52	وجود فساد في مؤسسات الدولة .....

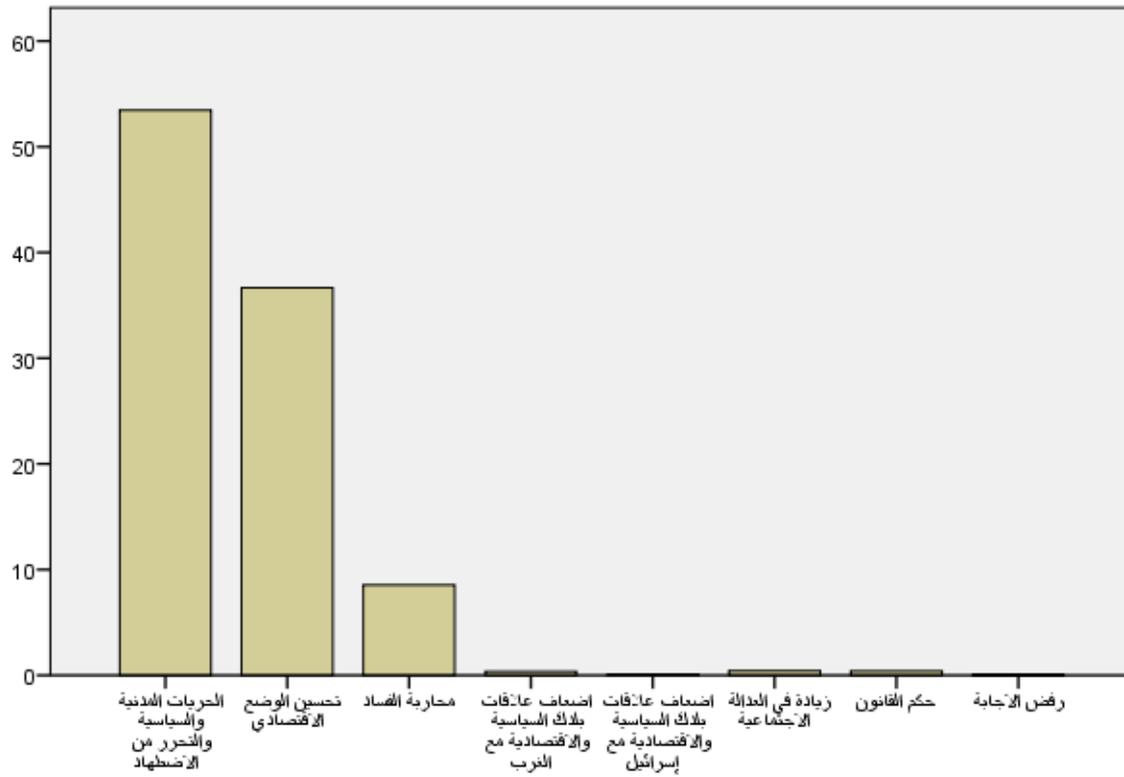
1 أسباب عدم المشاركة في المظاهرات



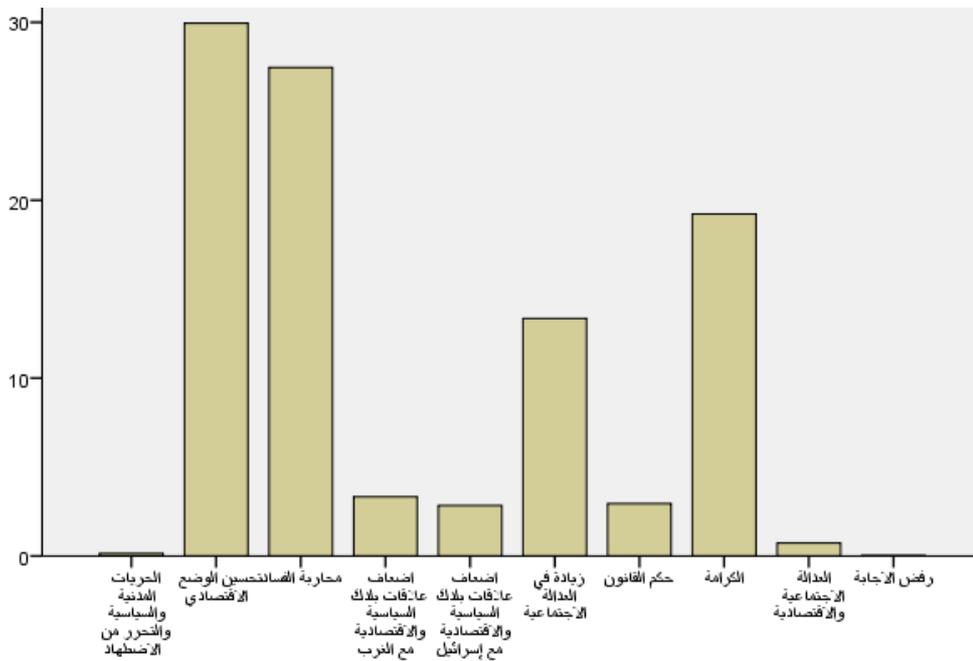
2 خسارة الوظيفة عقب المظاهرات



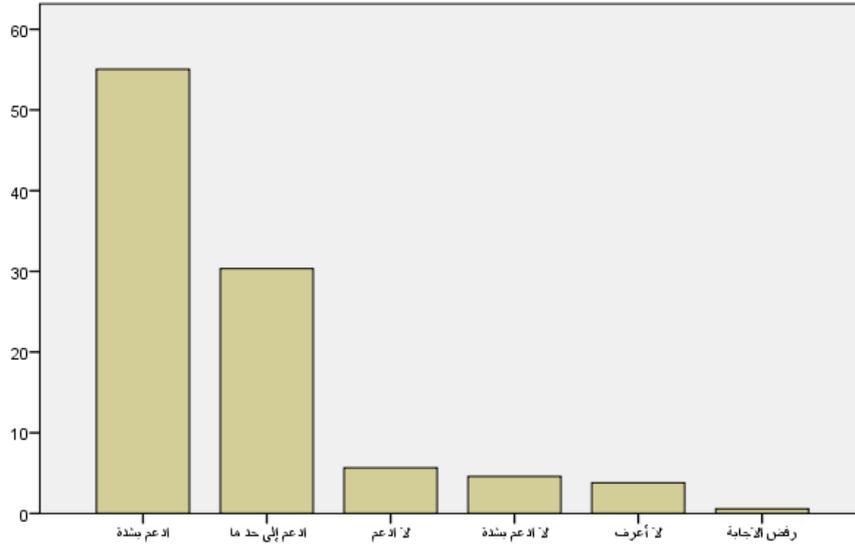
### دأهم ثلاثة أسباب للربيع العربي



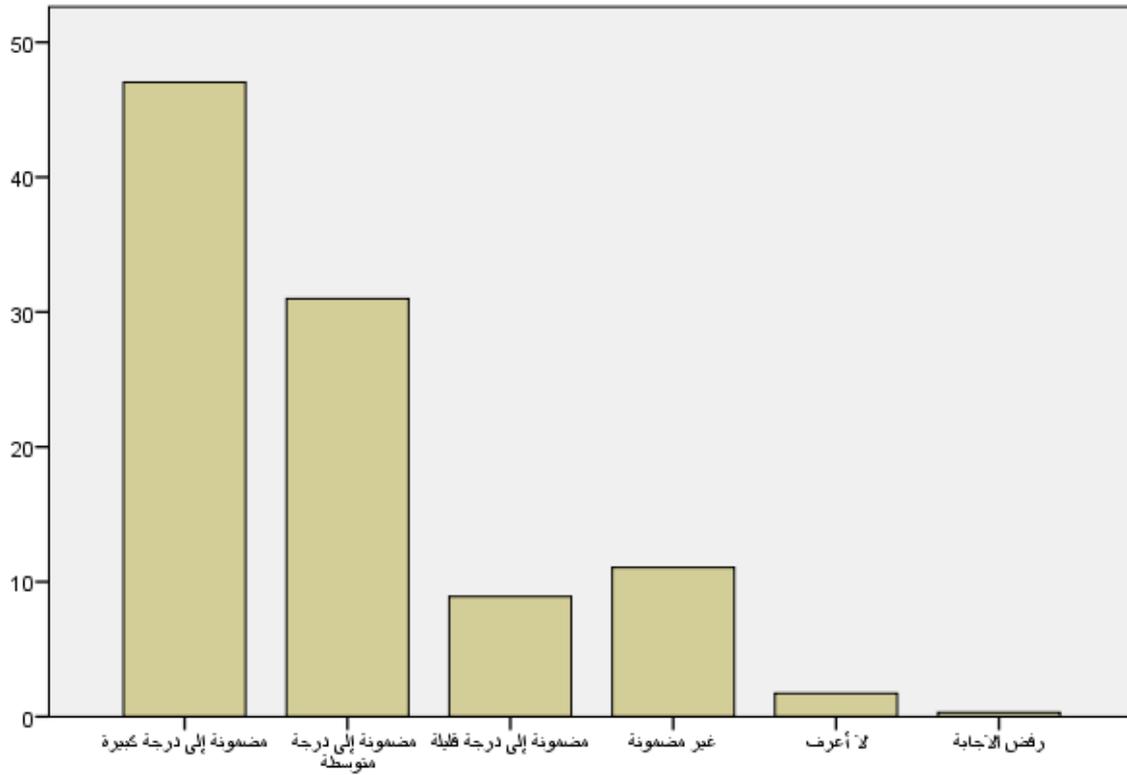
### أهم ثلاثة أسباب للثورة التونسية



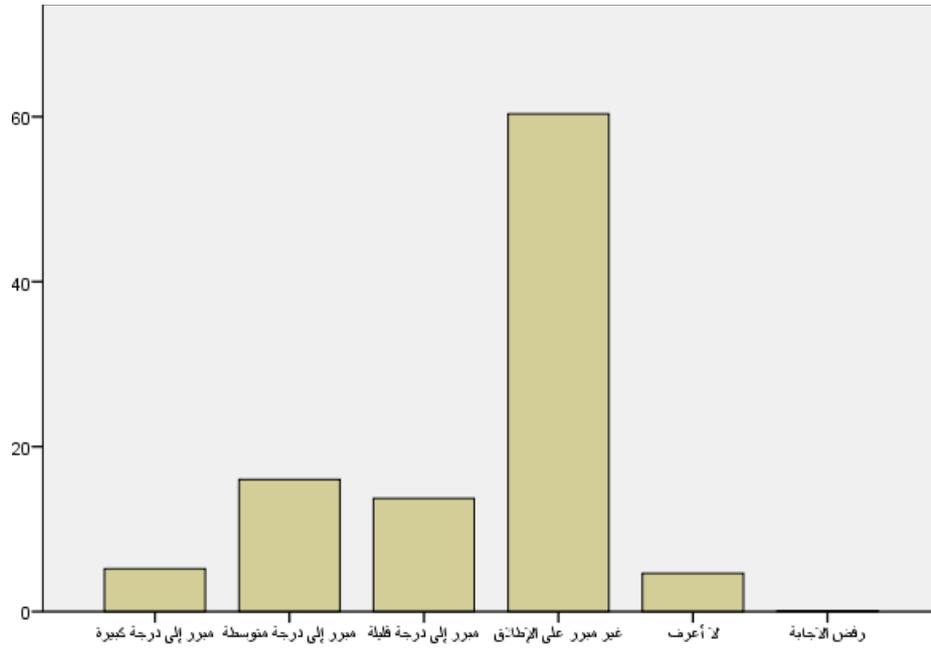
5 دعم الحريات الأساسية (الصحافة، حرية التعبير وتكوين الجمعيات)



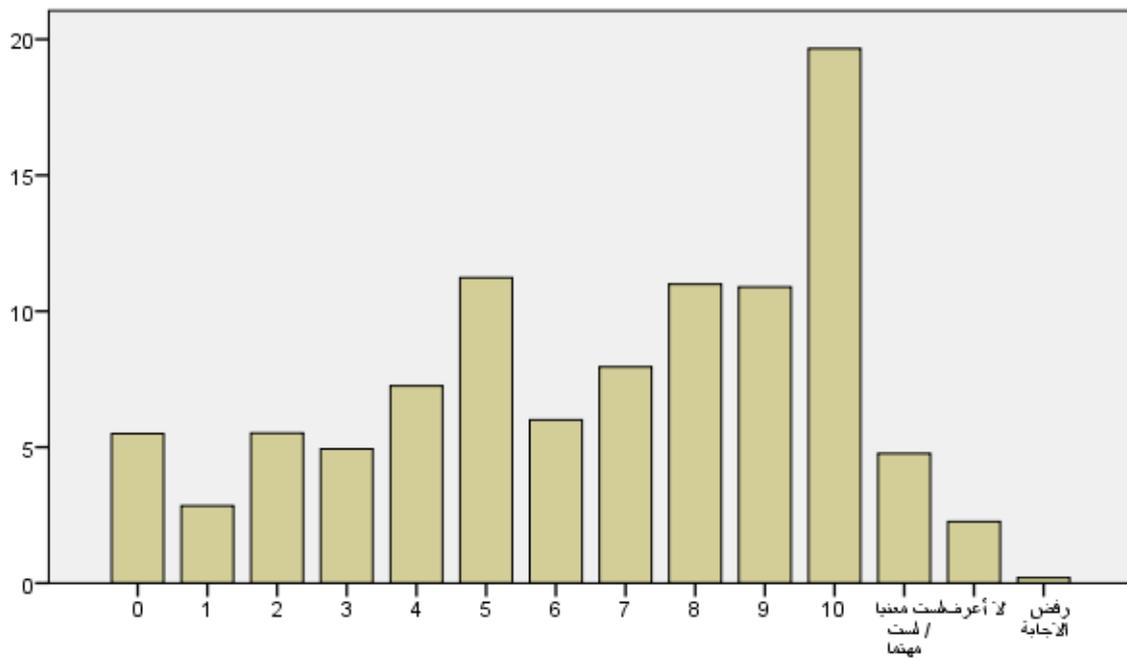
6 وضع حرية التعبير



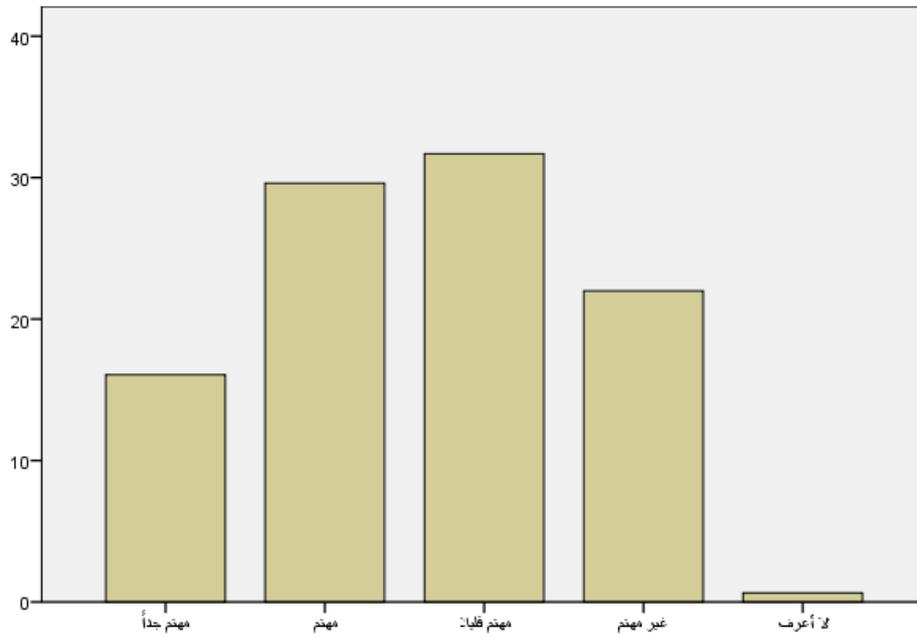
7/ التعدي على حقوق الإنسان بهدف الحفاظ على الأمن



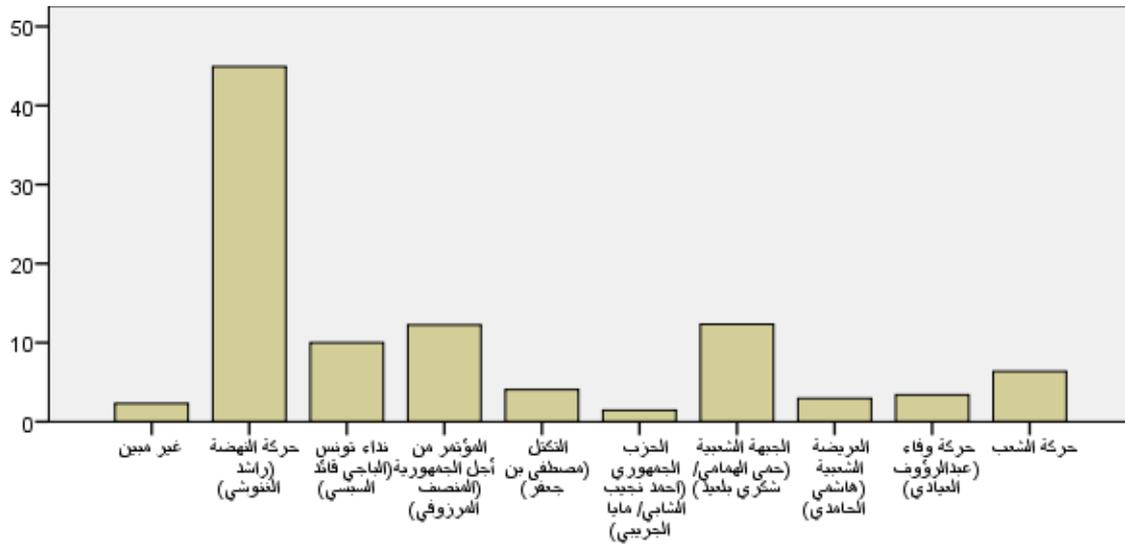
الموقف من الإضرابات العمالية 8



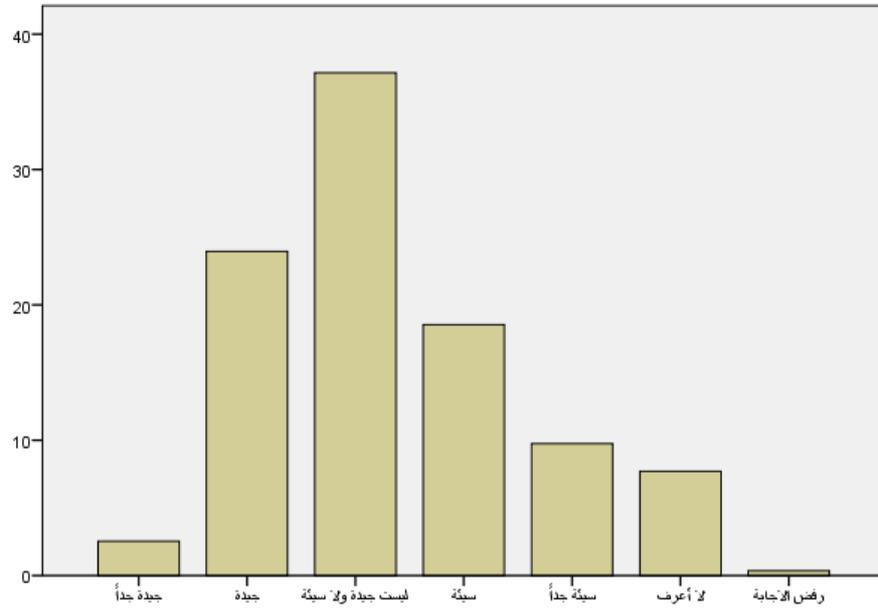
### 9 الاهتمام بالسياسة



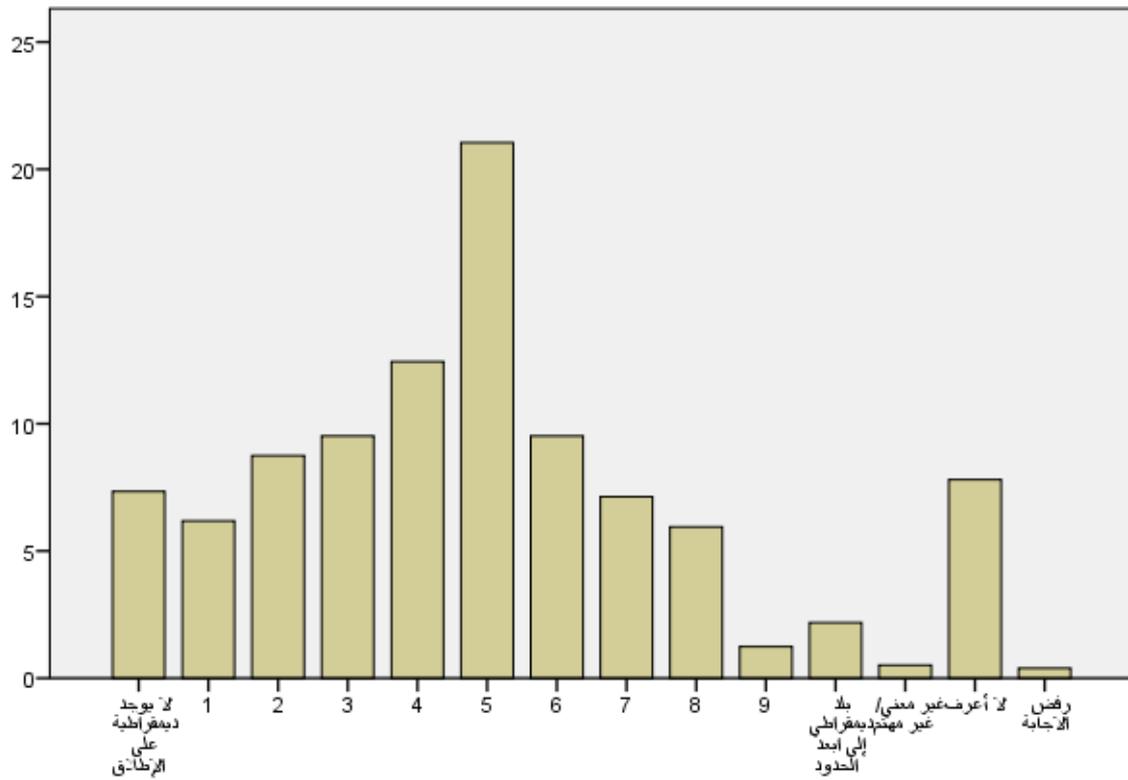
### 10 المنتمون إلى احزاب سياسية



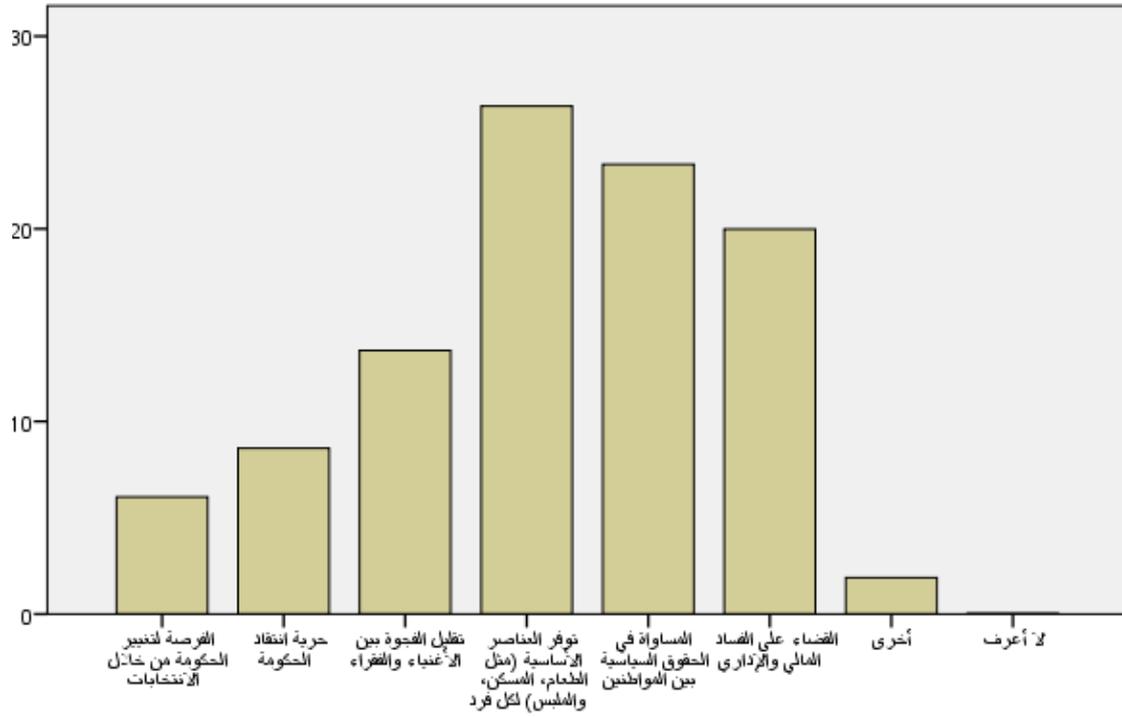
11 تقييم أوضاع الديمقراطية وحقوق الإنسان



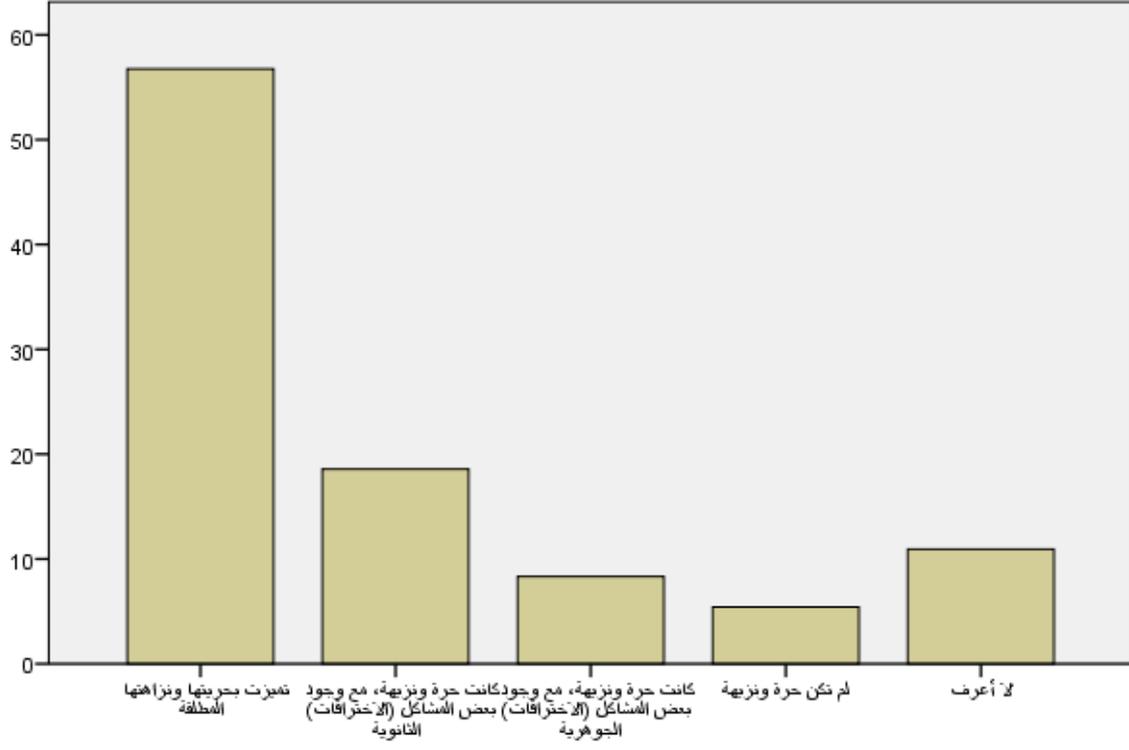
12 تقييم درجة الديمقراطية في تونس



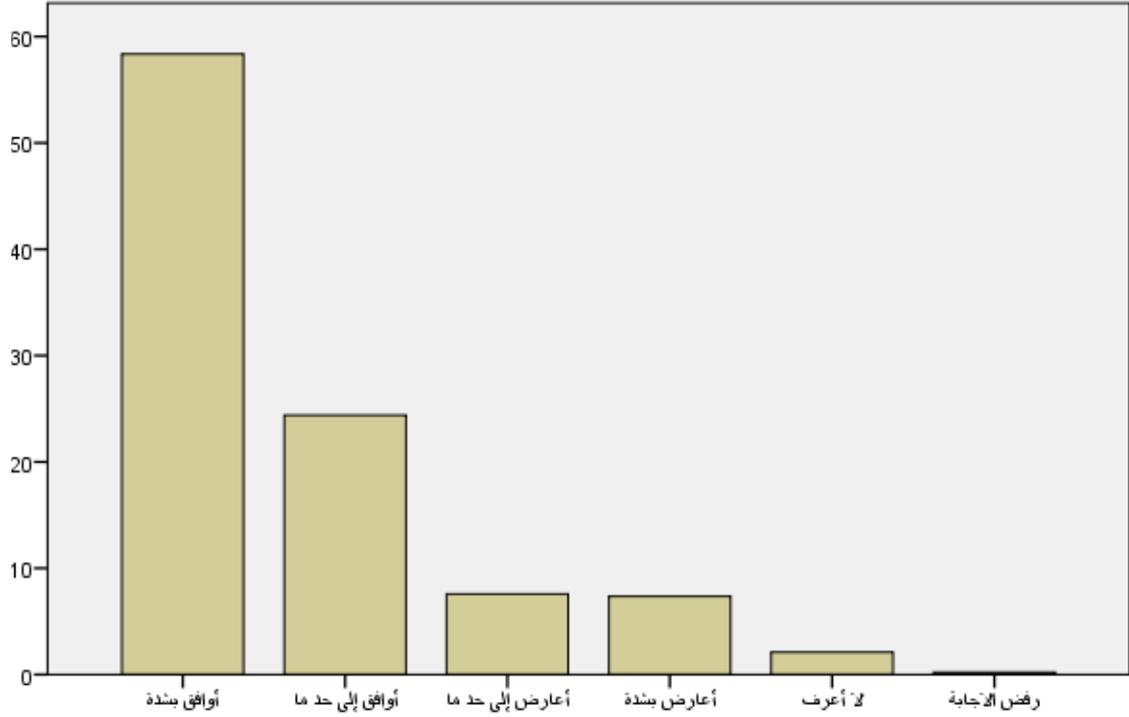
13 أهم ثاني سمة من سمات الديمقراطية



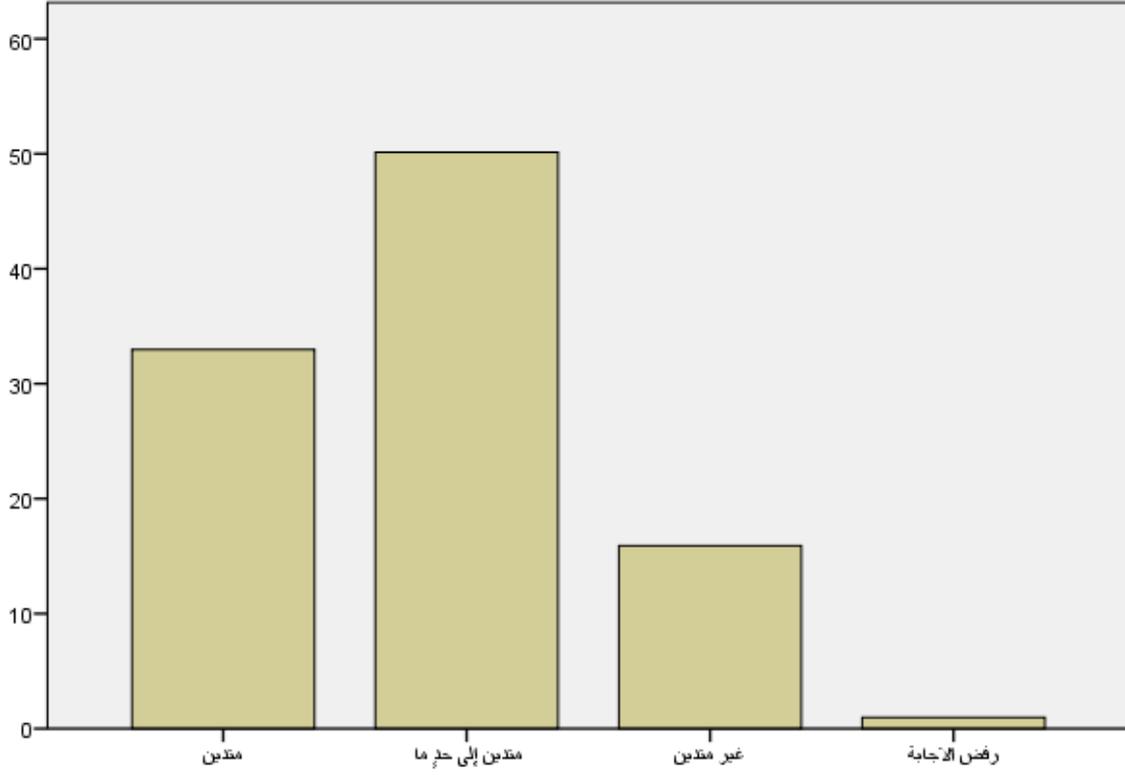
14 تقييم انتخابات المجلس التأسيسي



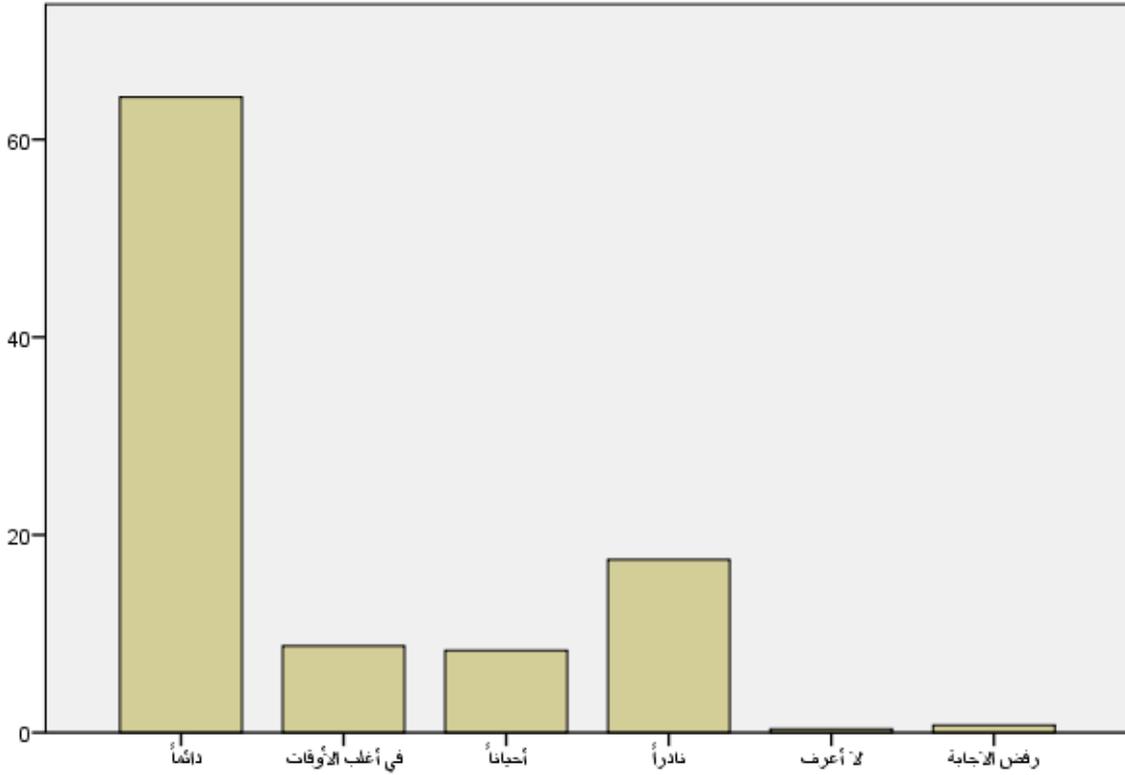
15 الموقف من القول بأن يتم الإصلاح السياسي بشكل مرحلي (تدريجي/خطوة خطوة) بدلا من إجرائه بشكل فوري



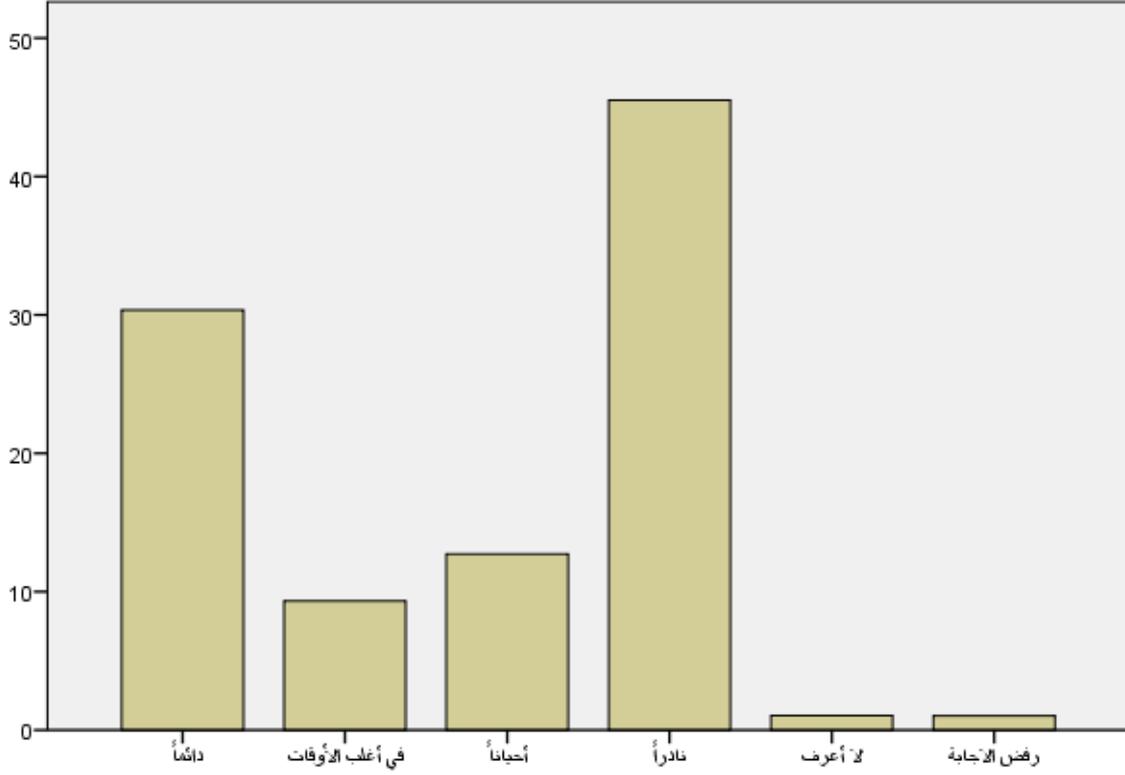
16 تقييم ذاتي لدرجة التدين



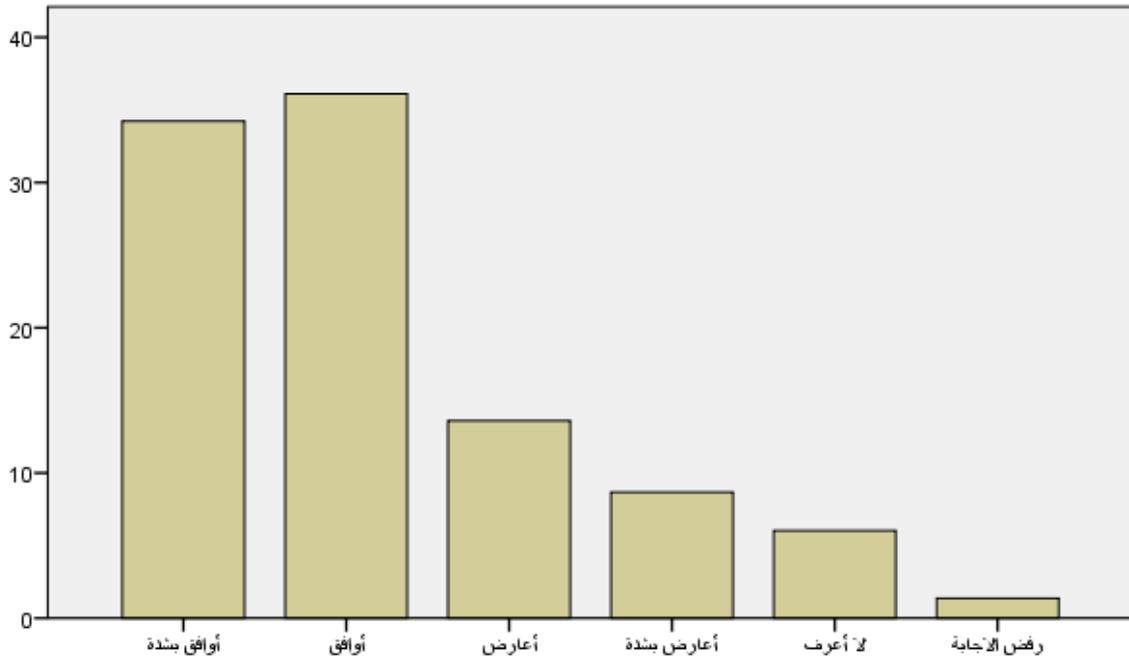
17 الالتزام بالصلاة



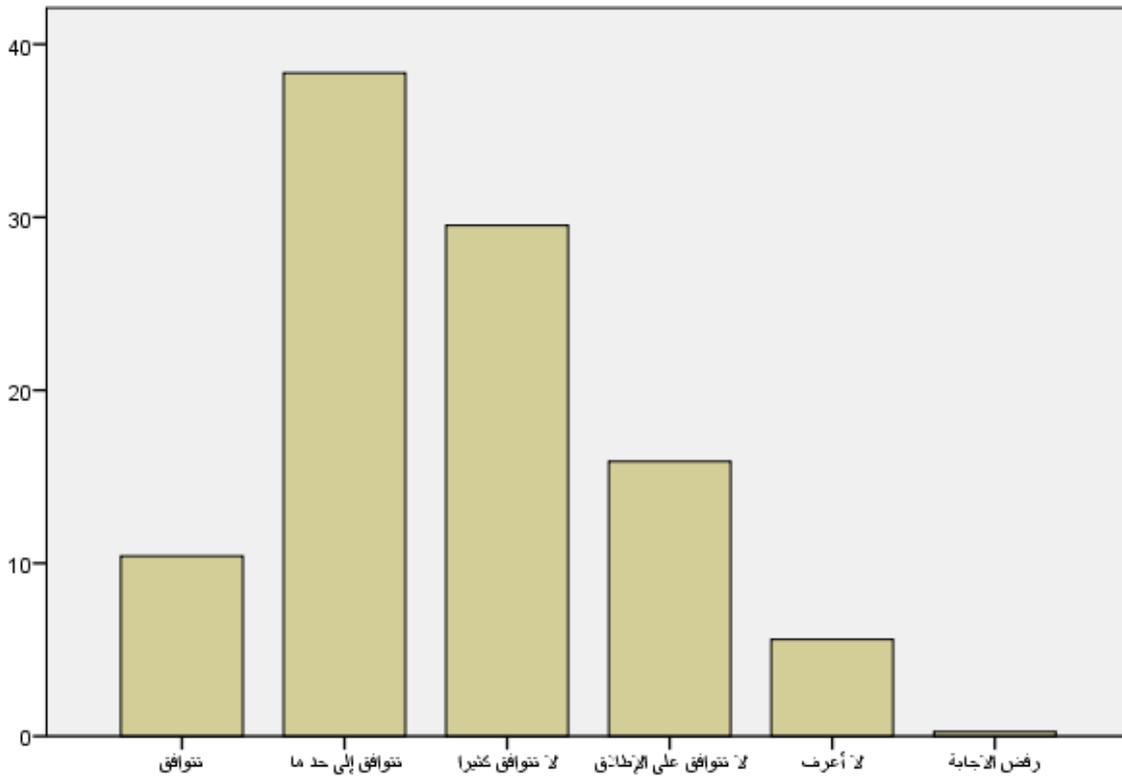
18 الالتزام بصلوة الجمعة والعيد



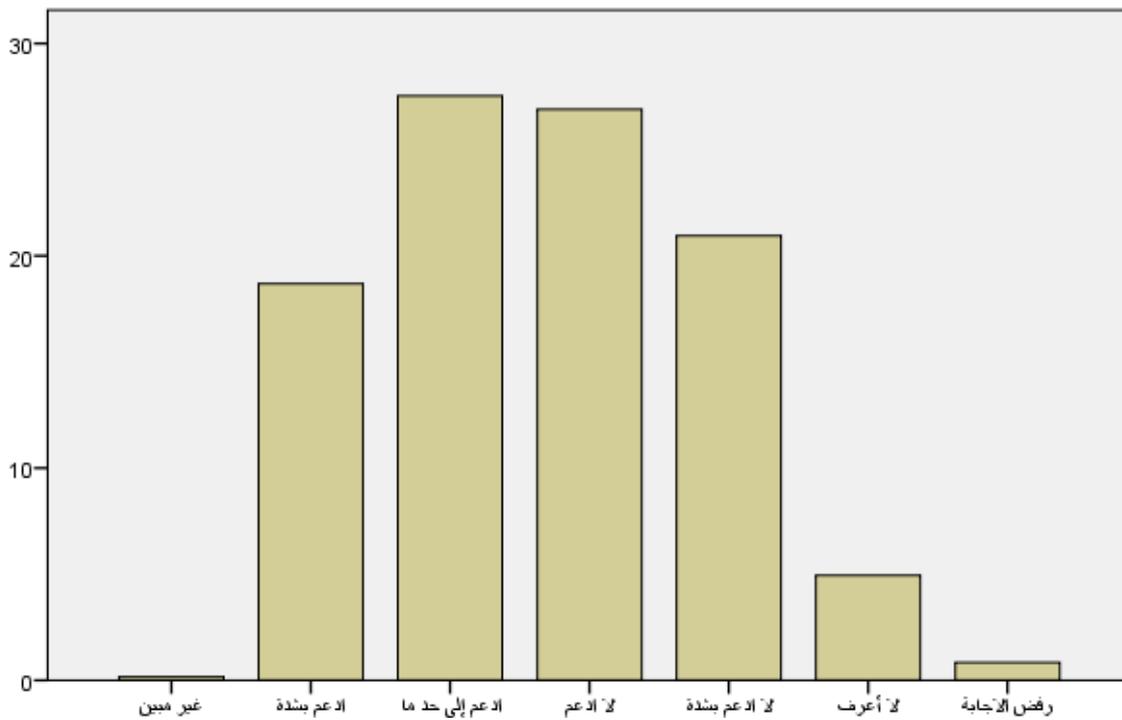
19 الموقف من أن تسيّر الحكومة والبرلمان القوانين حسب رغبات المواطنين في بعض المواضيع وان تسيّر حسب الشريعة الإسلامية في بعض المواضيع الأخرى



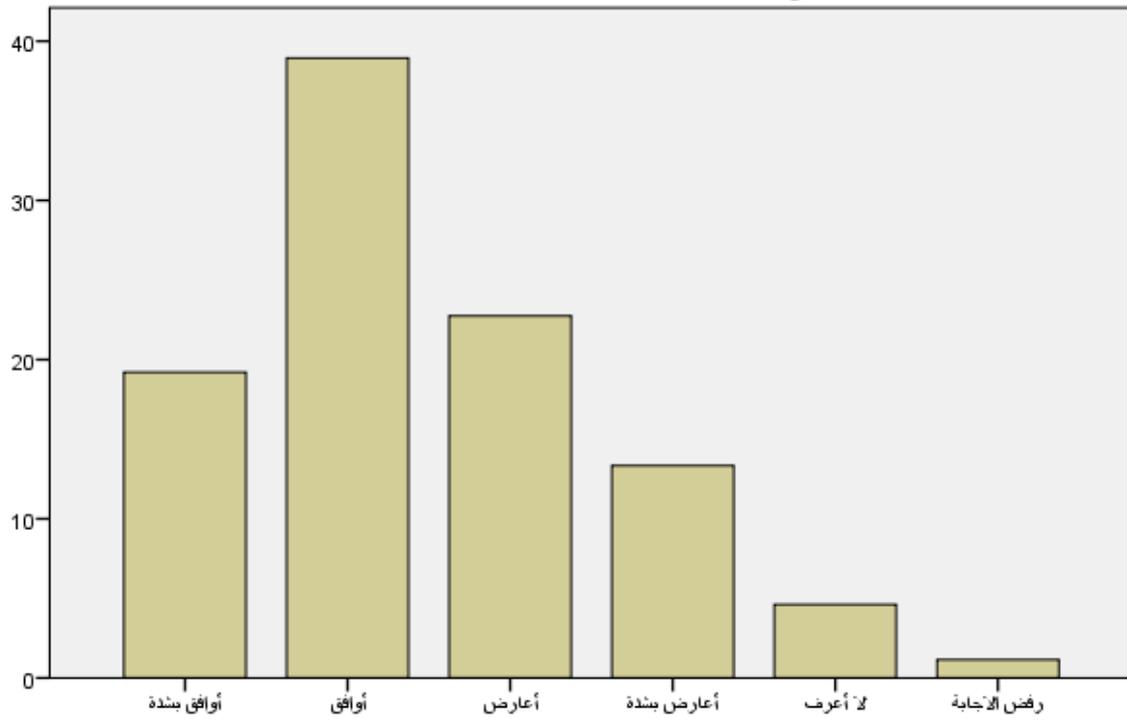
20 تقييم درجة تطابق القوانين مع الشريعة



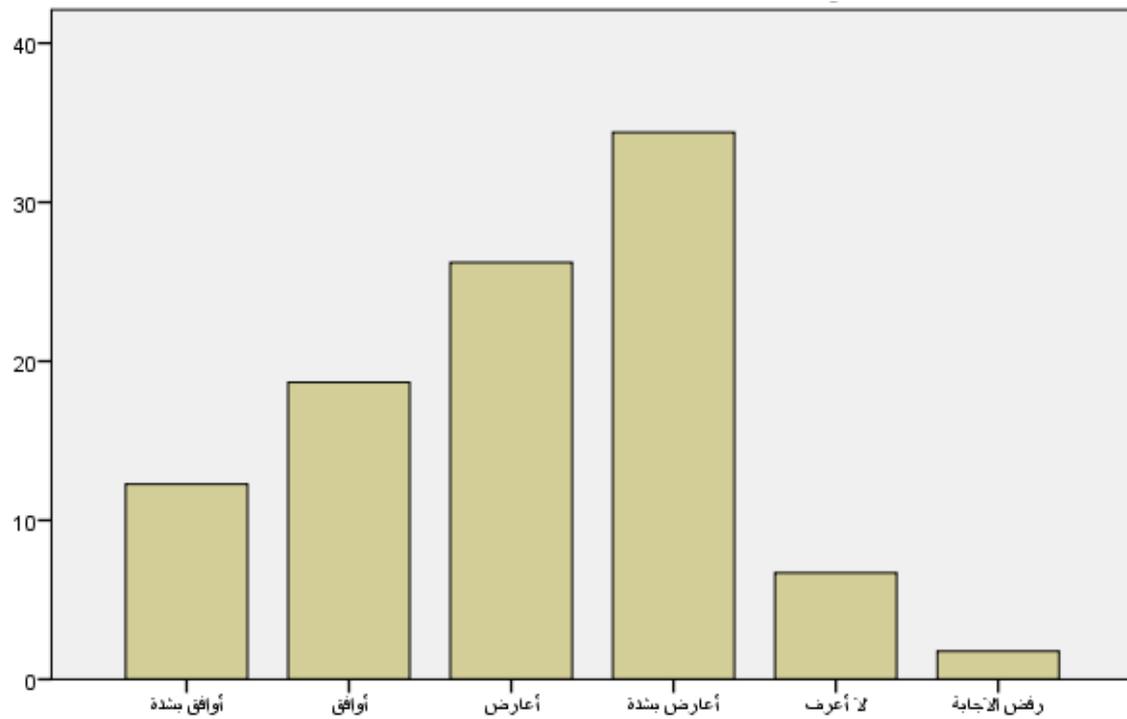
21 الموقف من تطبيق الشريعة



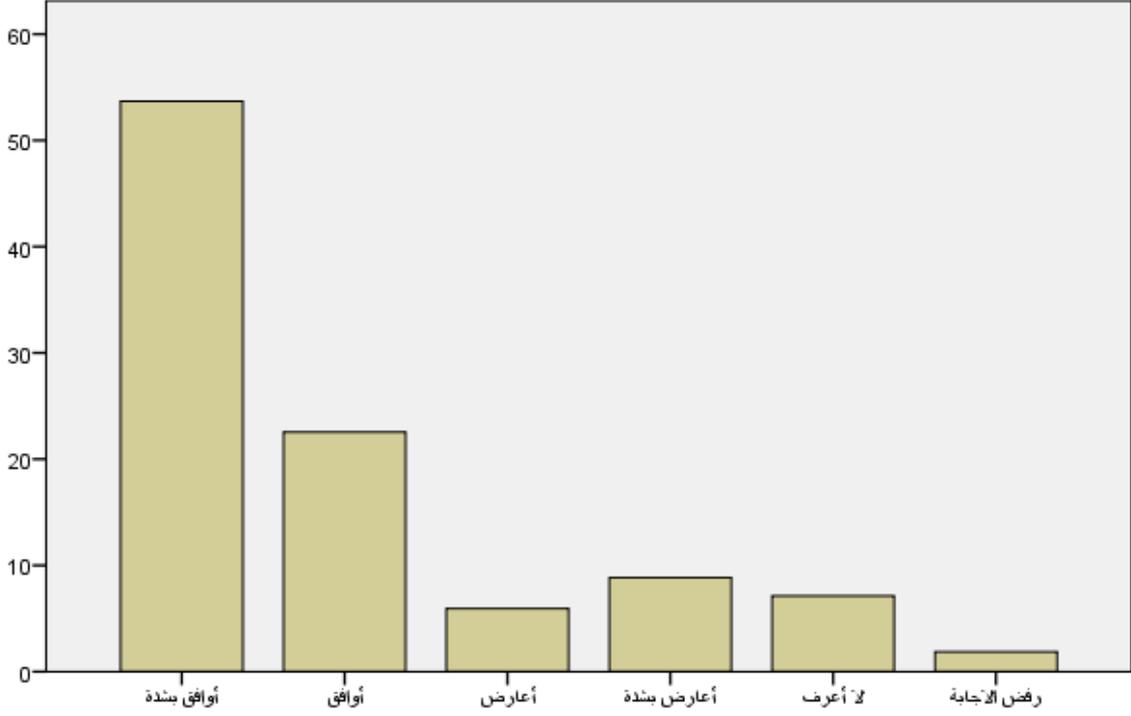
22 الموقف من سن قوانين حسب الشريعة



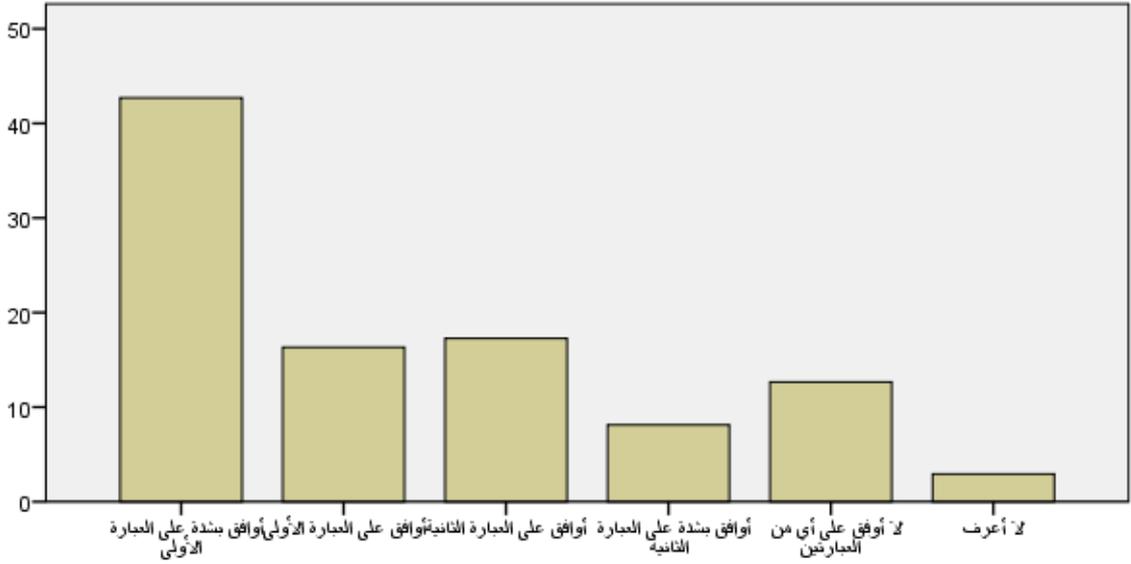
23 الموقف من أن تسن الحكومة والبرلمان قوانين العقوبات حسب الشريعة الإسلامية



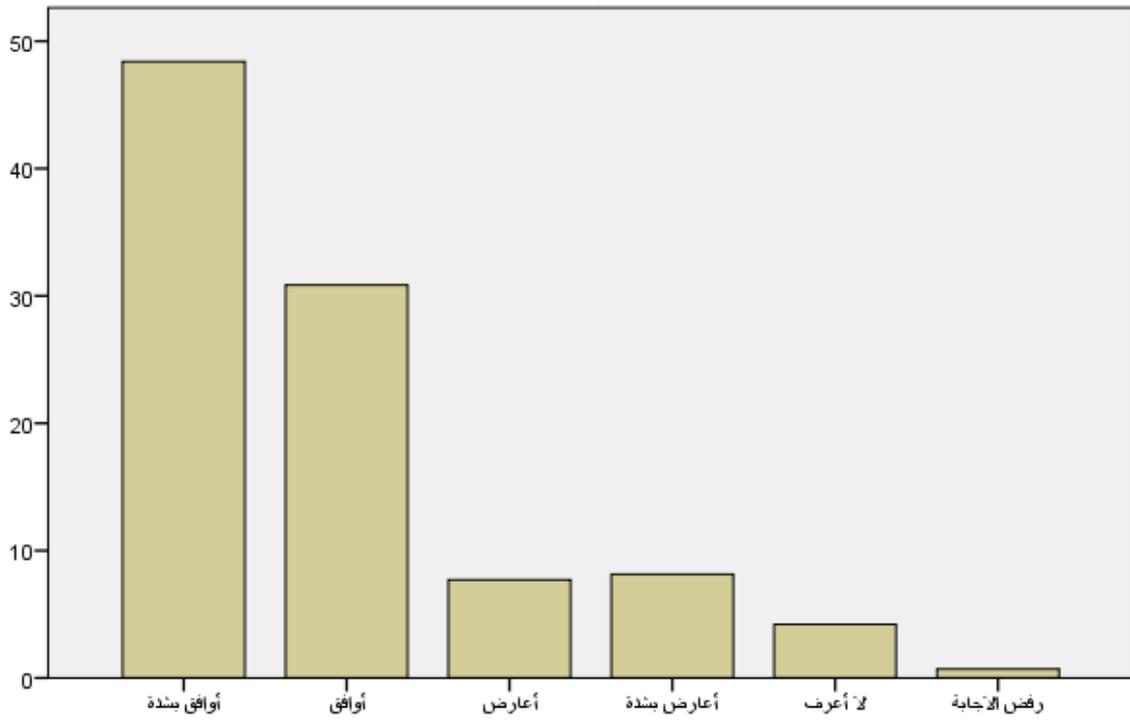
24 الموقف من سنّ الحكومة والبرلمان قوانين الإرث حسب الشريعة الإسلامية



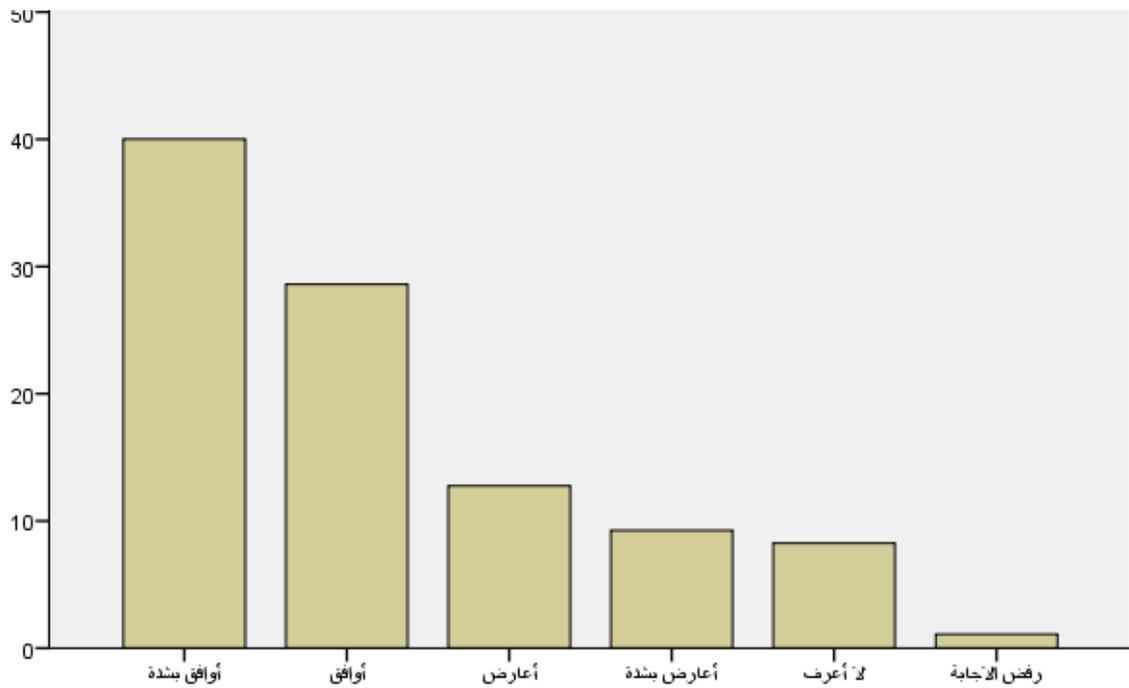
25 تفضيل الحزب السياسي الديني على حزب سياسي غير ديني وتفضيل الحزب السياسي غير الديني على الحزب السياسي الديني



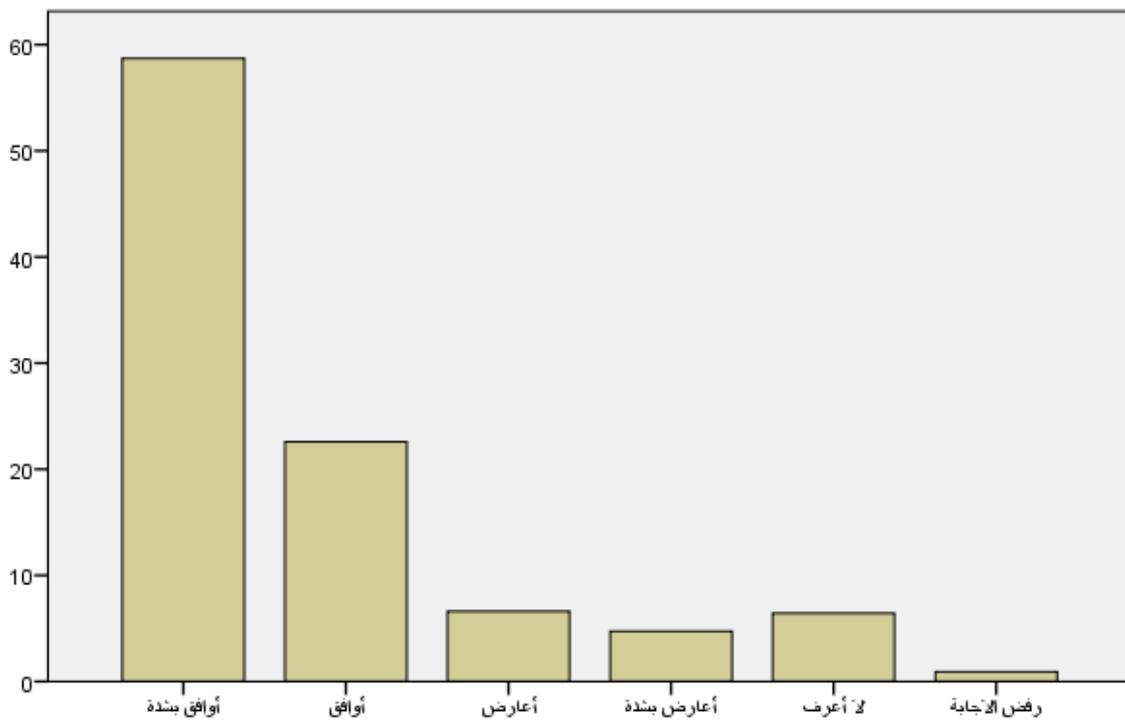
26 الموقف من تأثير رجال الدين في السياسة



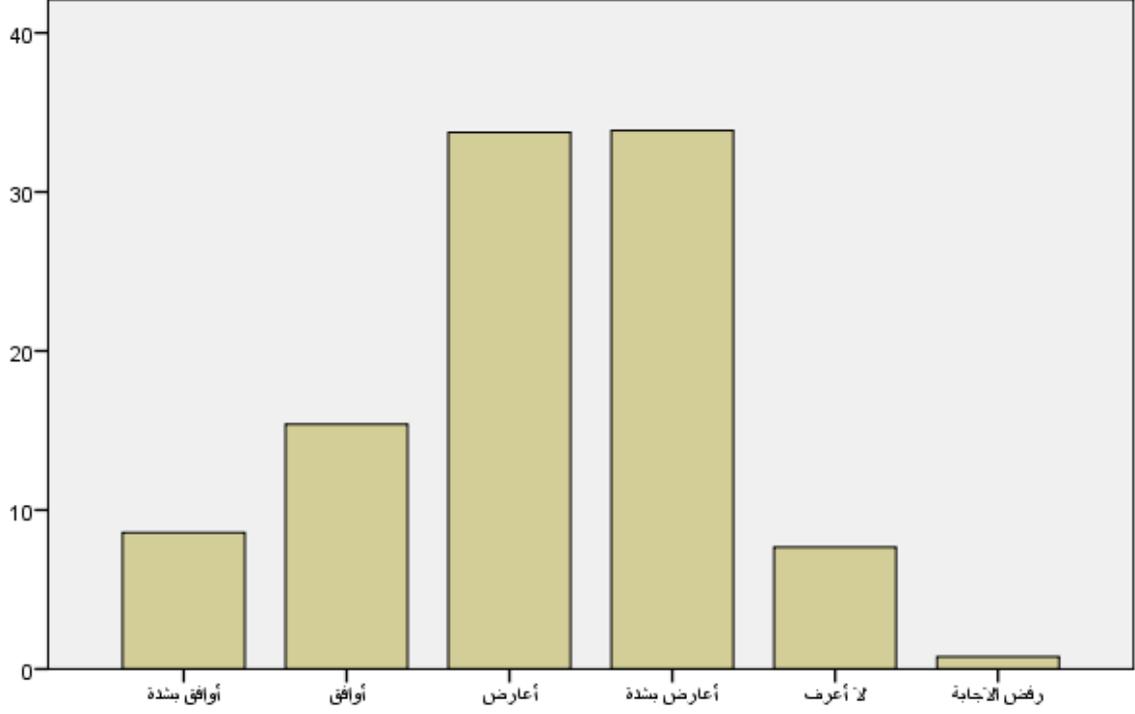
27 الموقف من القول بأن الممارسات الدينية هي ممارسات خاصة يجب تفريقها عن الحياة الاجتماعية والسياسية



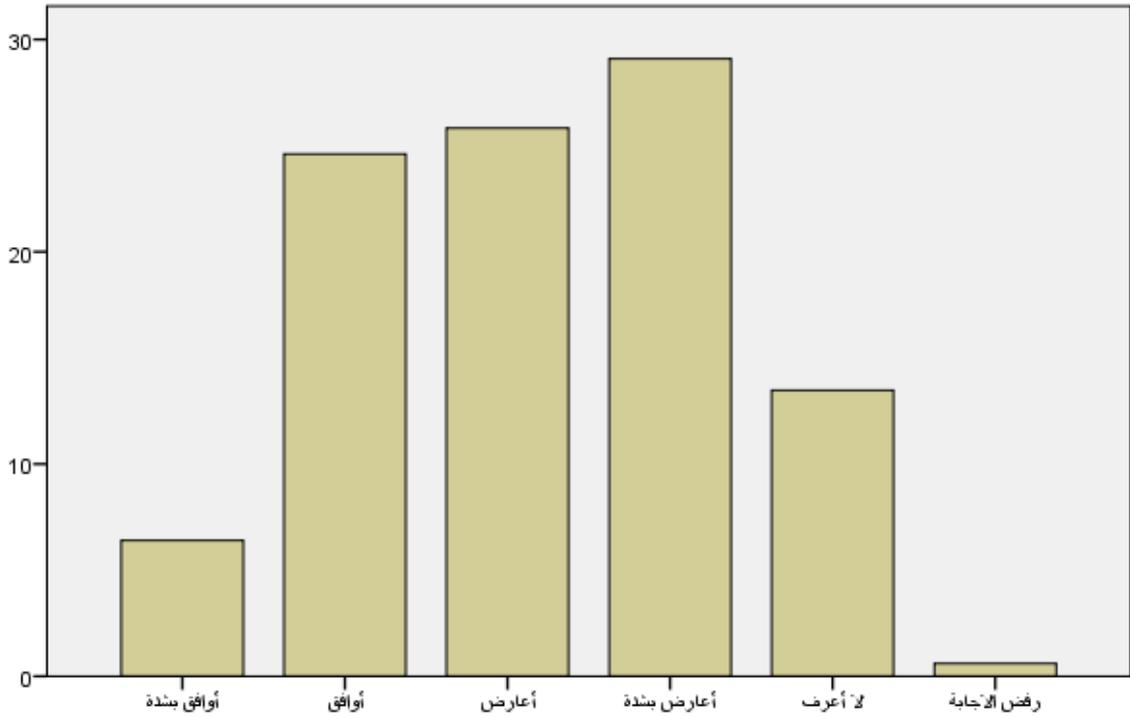
27 الموقف من القول بأن لا يتم استخدام المساجد والكنائس للدعاية الانتخابية



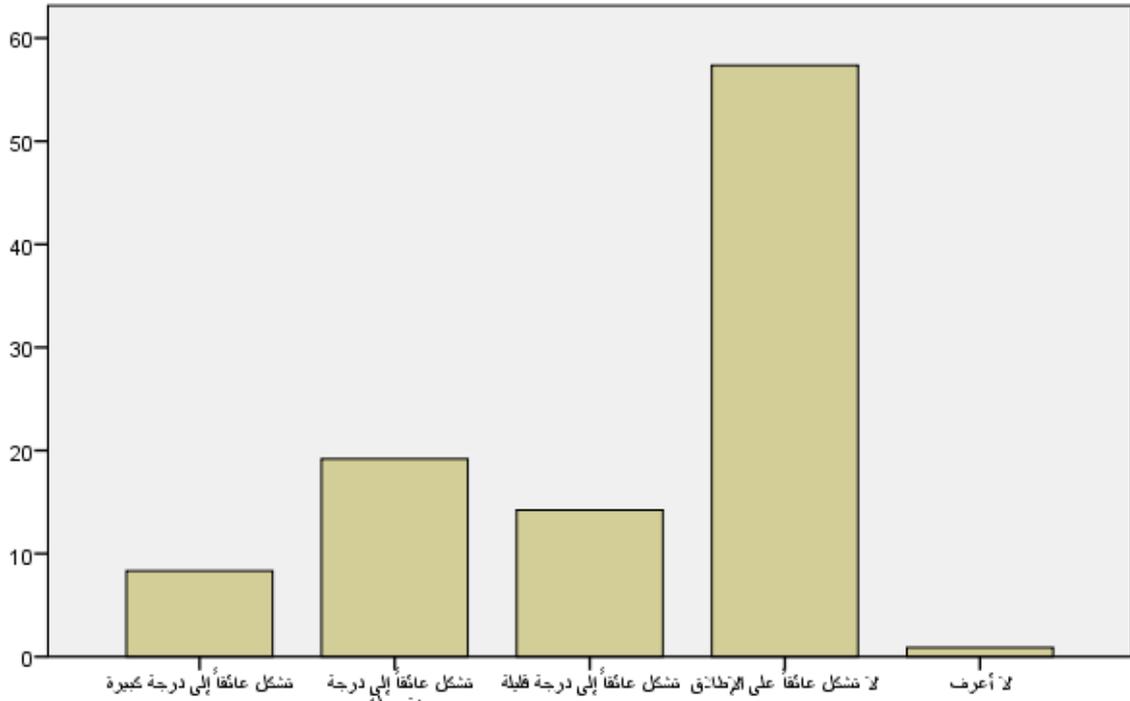
الموقف من تأثير رجال الدين (أئمة، خطباء، قساوسة) على قرارات الحكومة 28



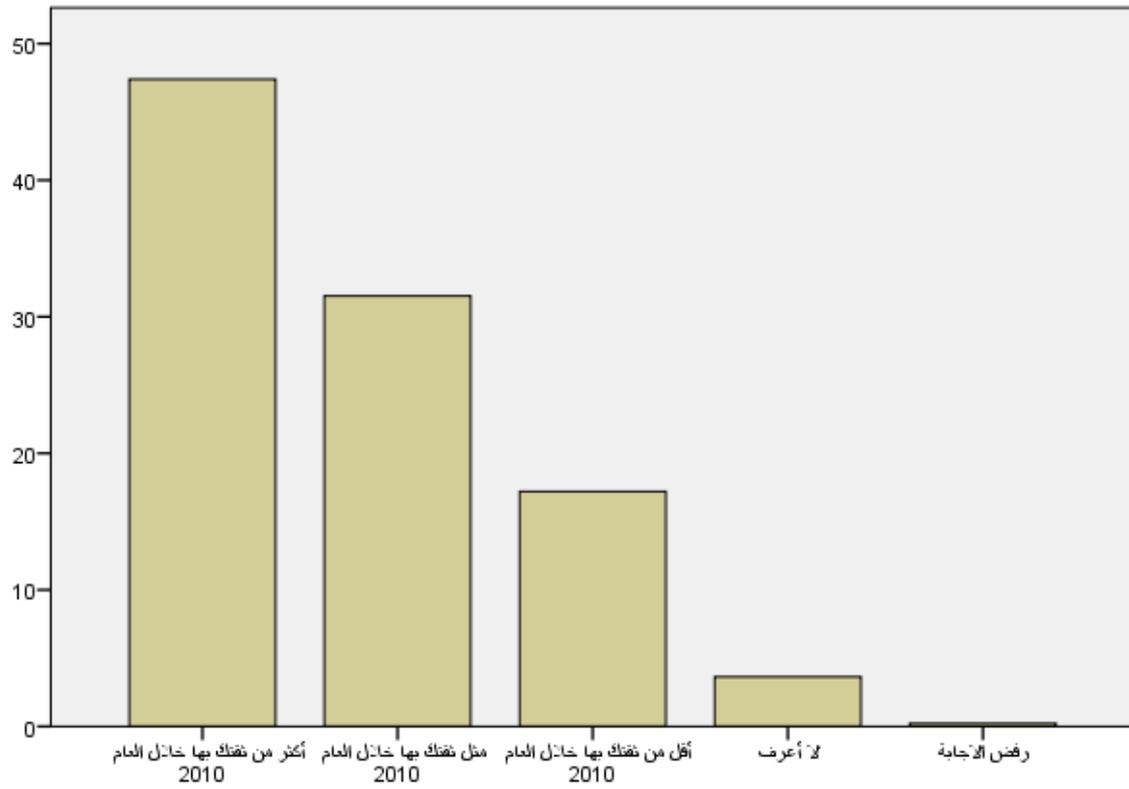
29 الموقف من القول بأن الديمقراطية نظام يتعارض مع تعاليم الإسلام



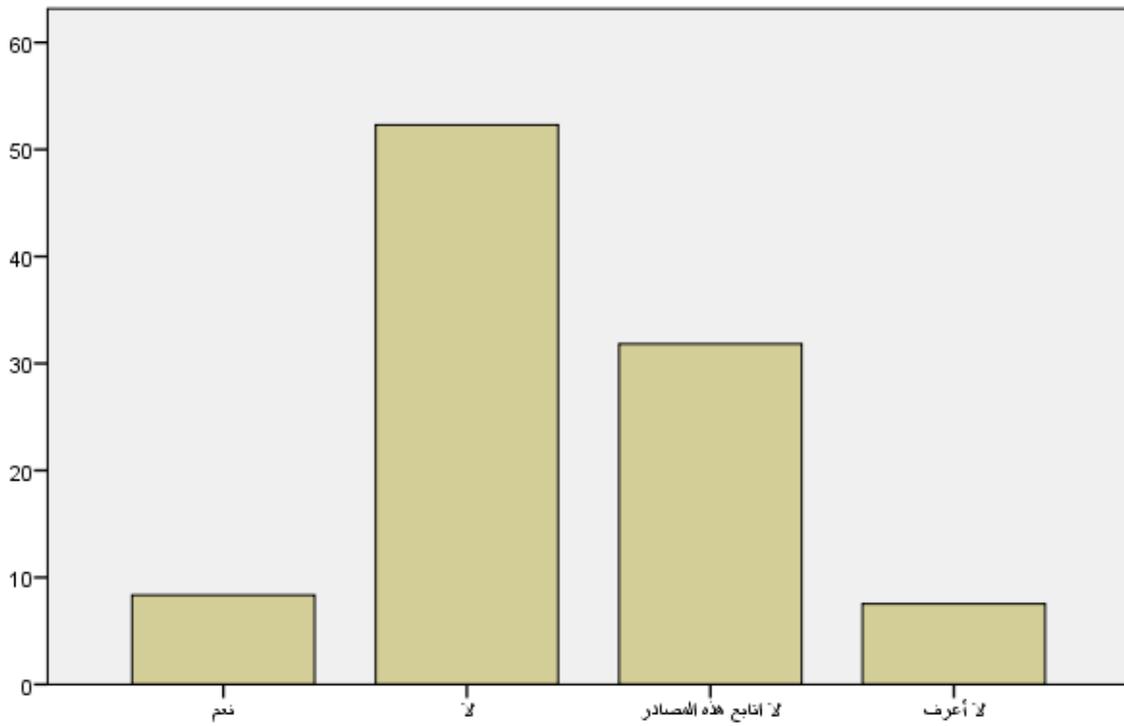
30الموقف من القول بأن ان المركز الاجتماعي للعائلة يشكل عائق امام زواج الأبناء



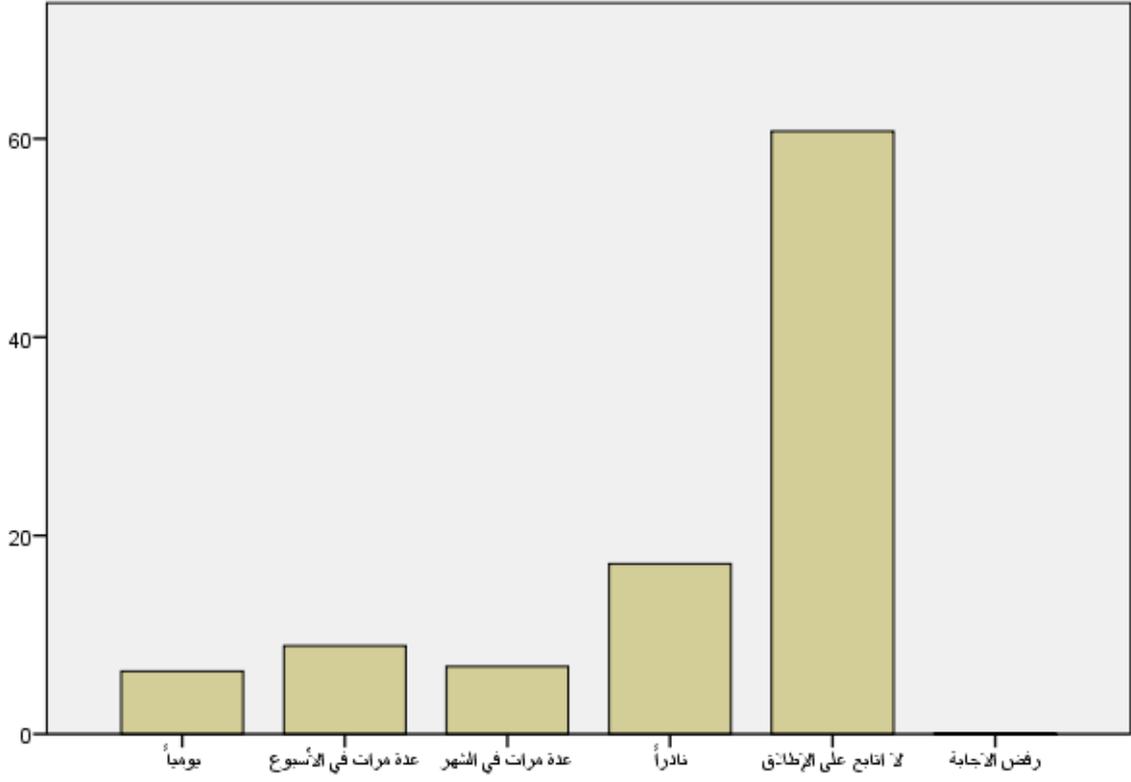
31 الثقة في وسائل الإعلام المحلية



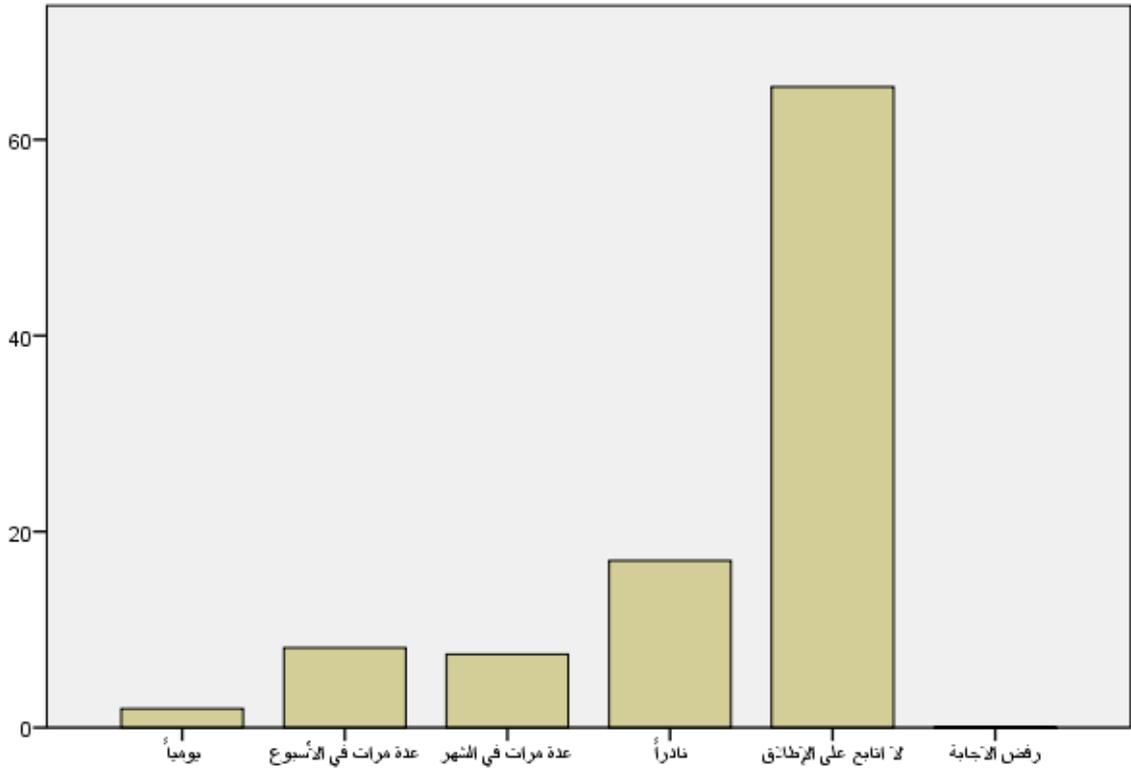
32 وجود حرية لتداول الجرائد والمجلات والكتب الأجنبية



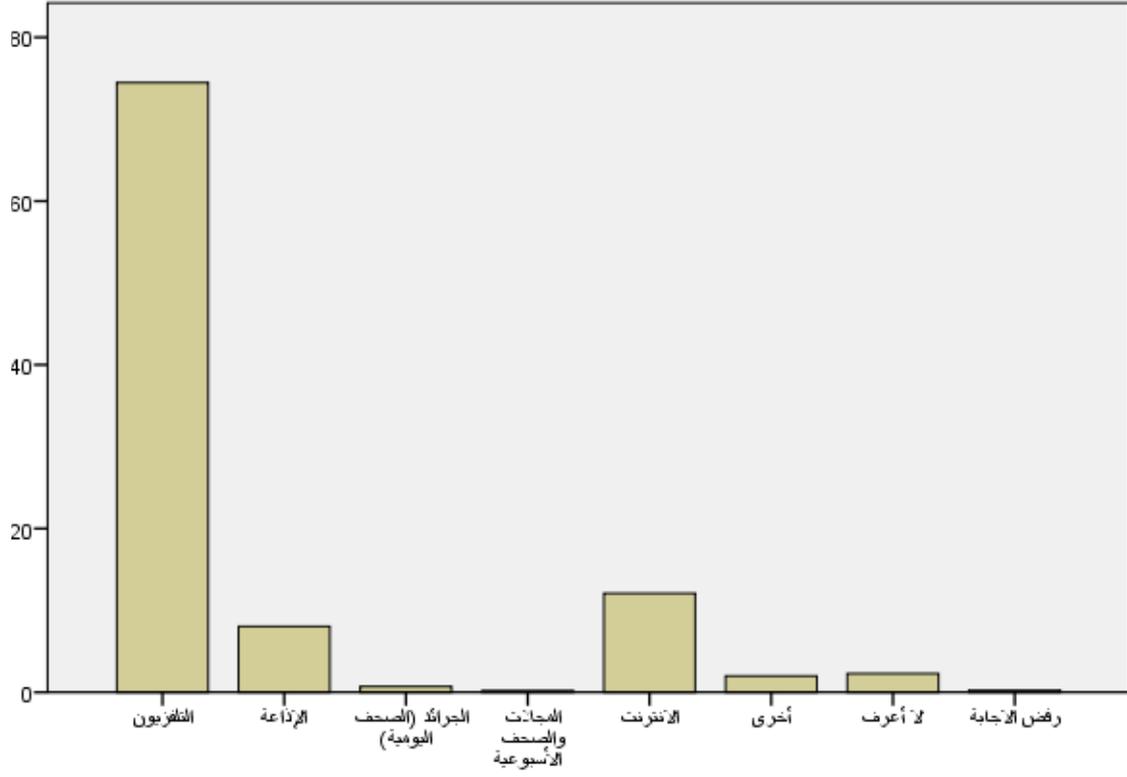
33 نسبة متابعة الأخبار عن طريق الصحف اليومية



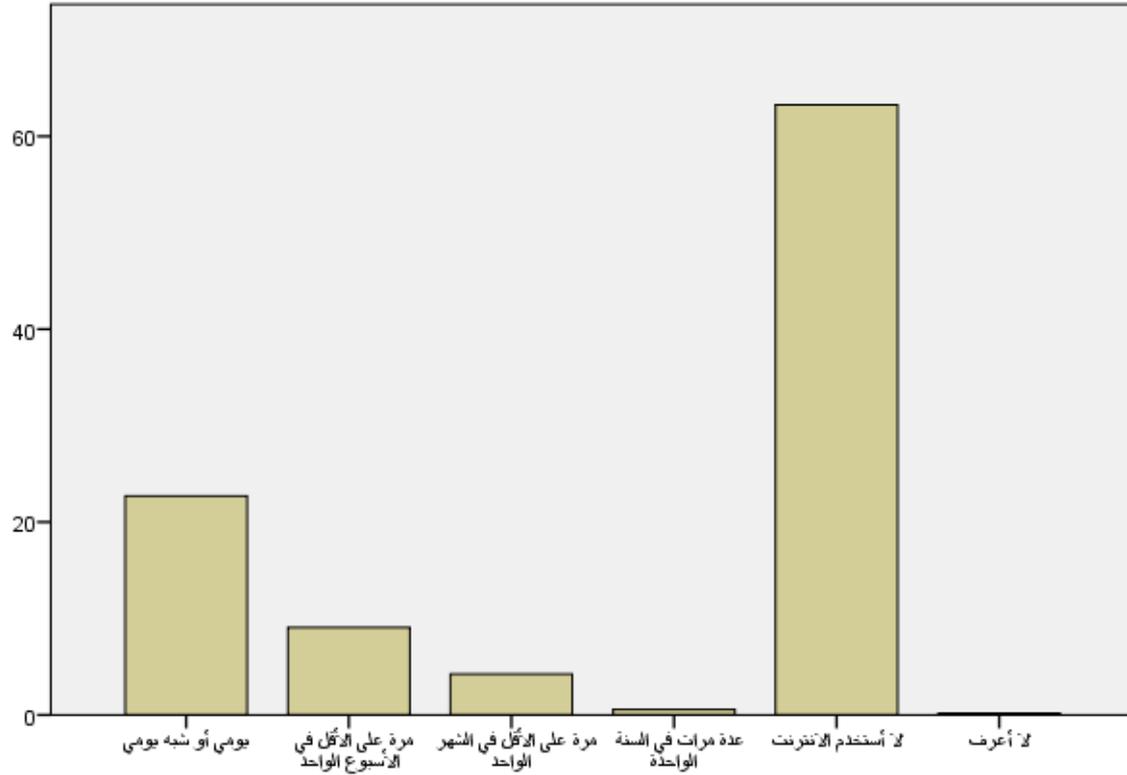
34 نسبة متابعة الأخبار من خلال الصحف الأسبوعية



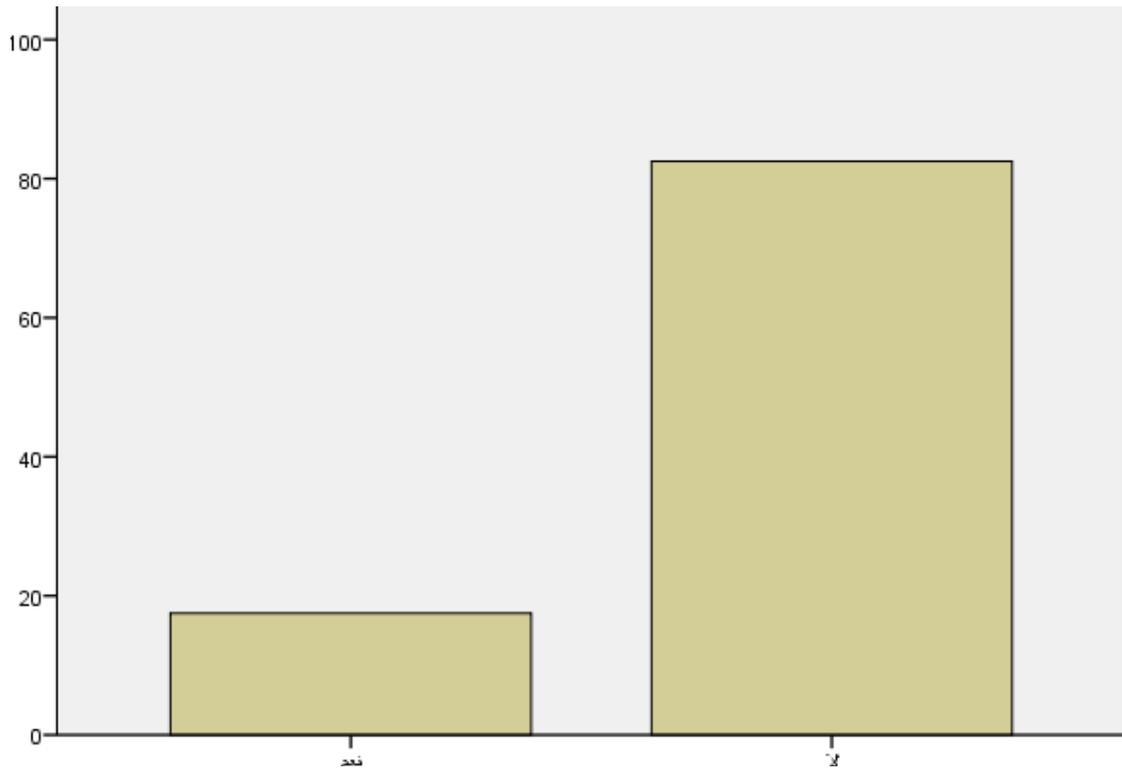
35 أكثر المصادر مصداقية فيما يخص الأخبار السياسية



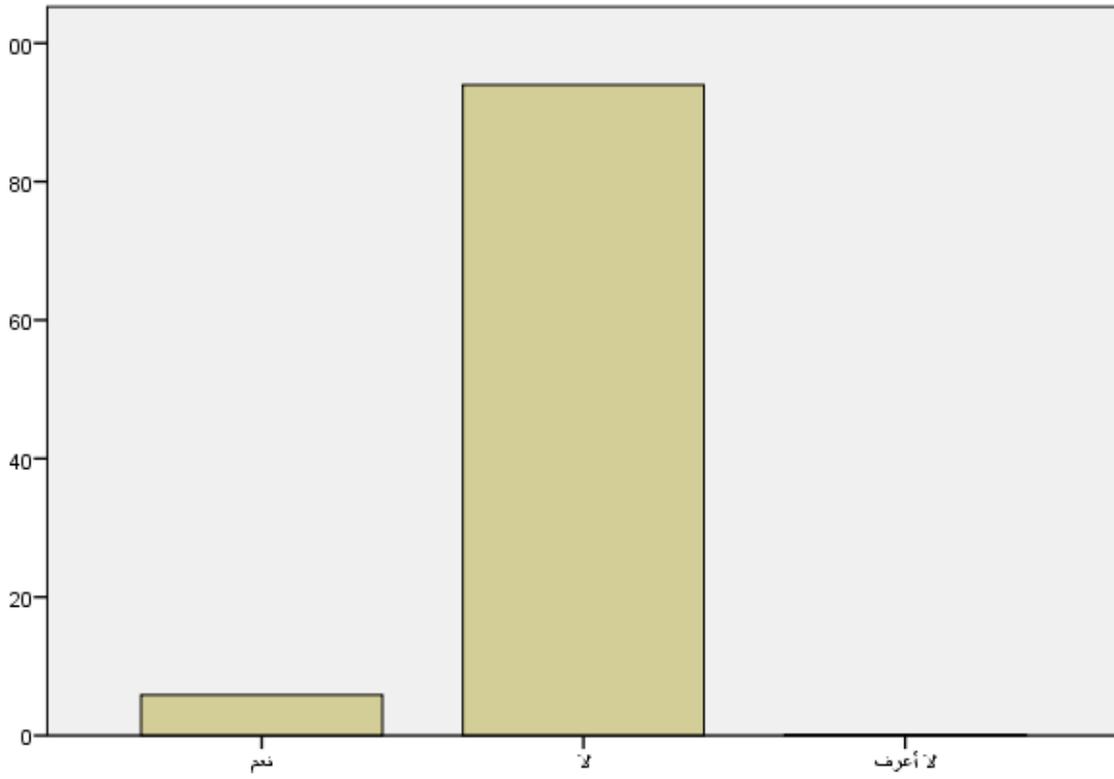
36 استعمال الإنترنت



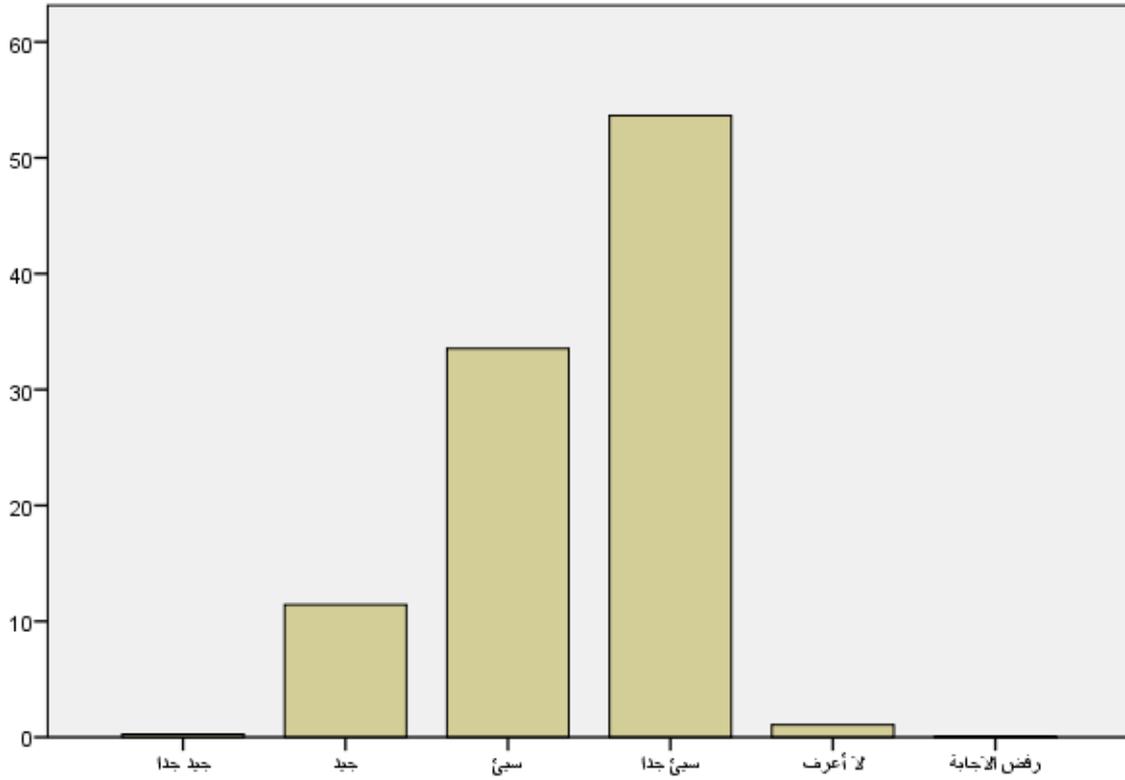
37 نسبة الاشتراك في منتديات حوارية على الانترنت



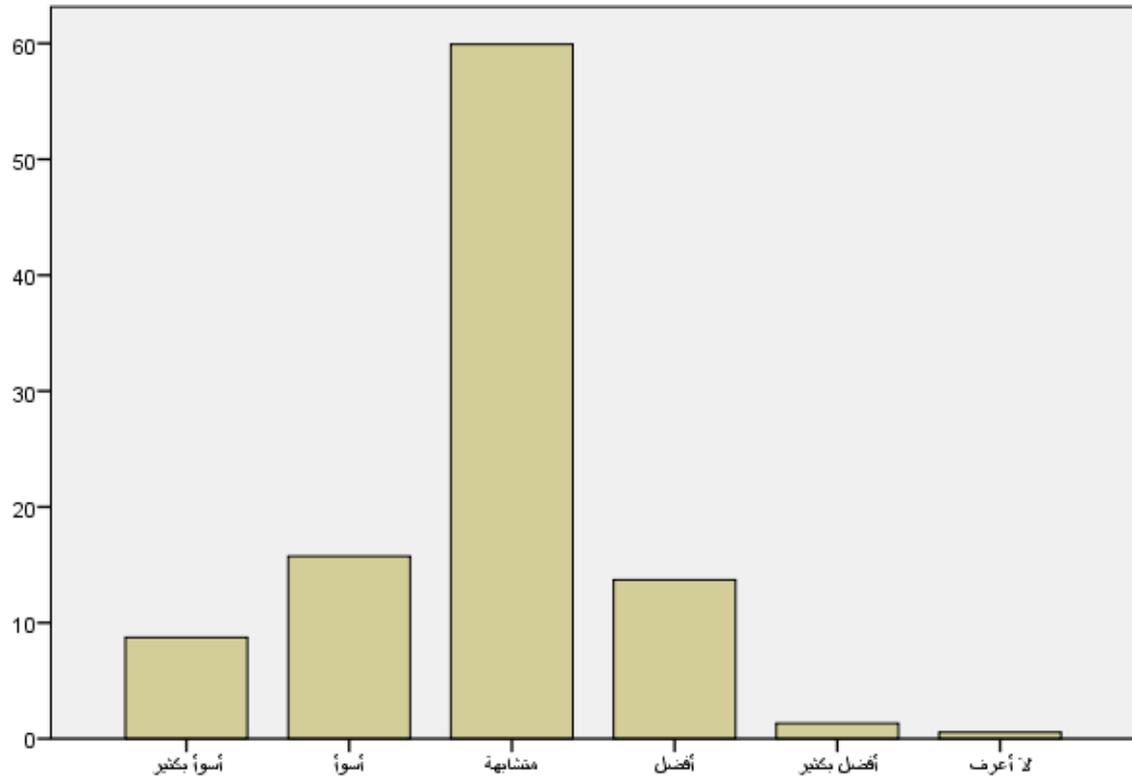
38نسبة الاشتراك في المدونات الخاصة



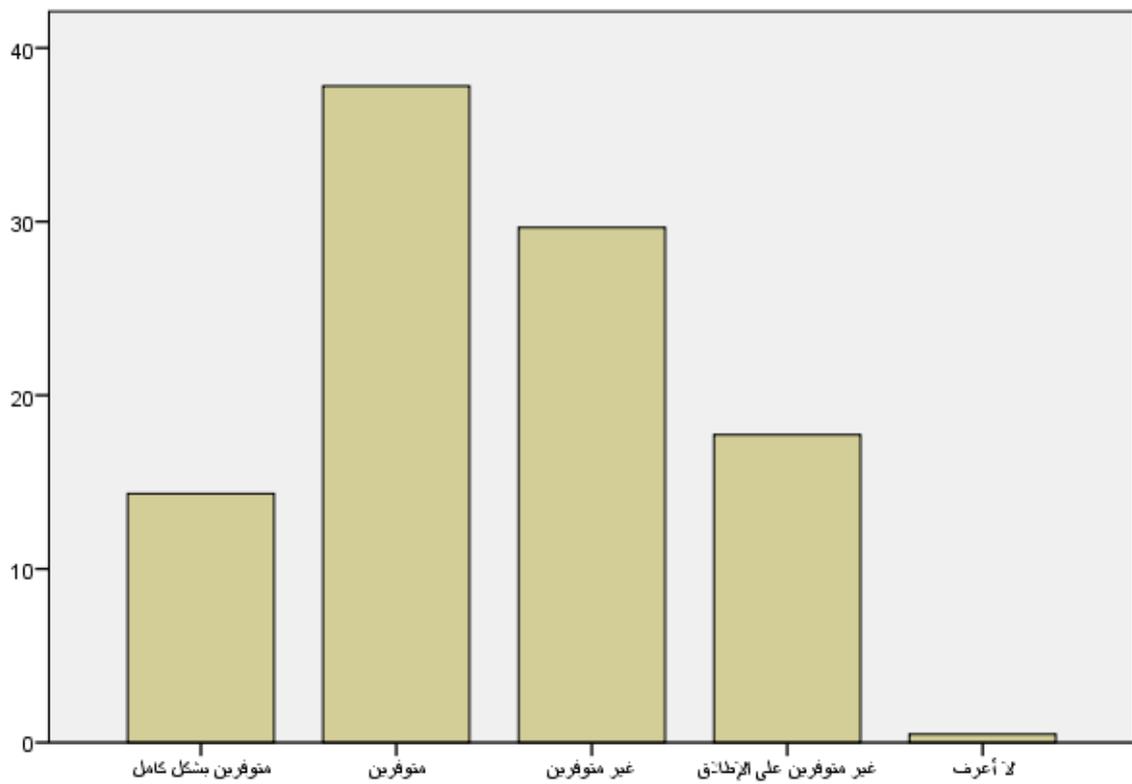
39تقييم الوضع الاقتصادي العام



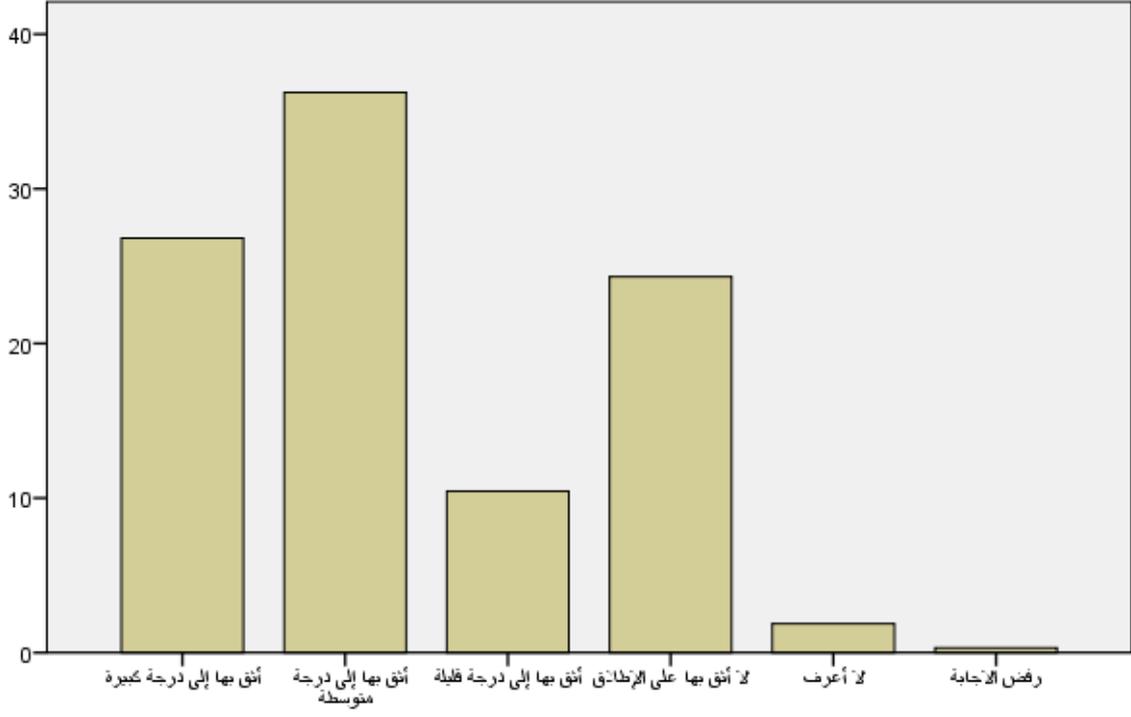
40 مقارنة الأوضاع المعيشية مع باقي السكان



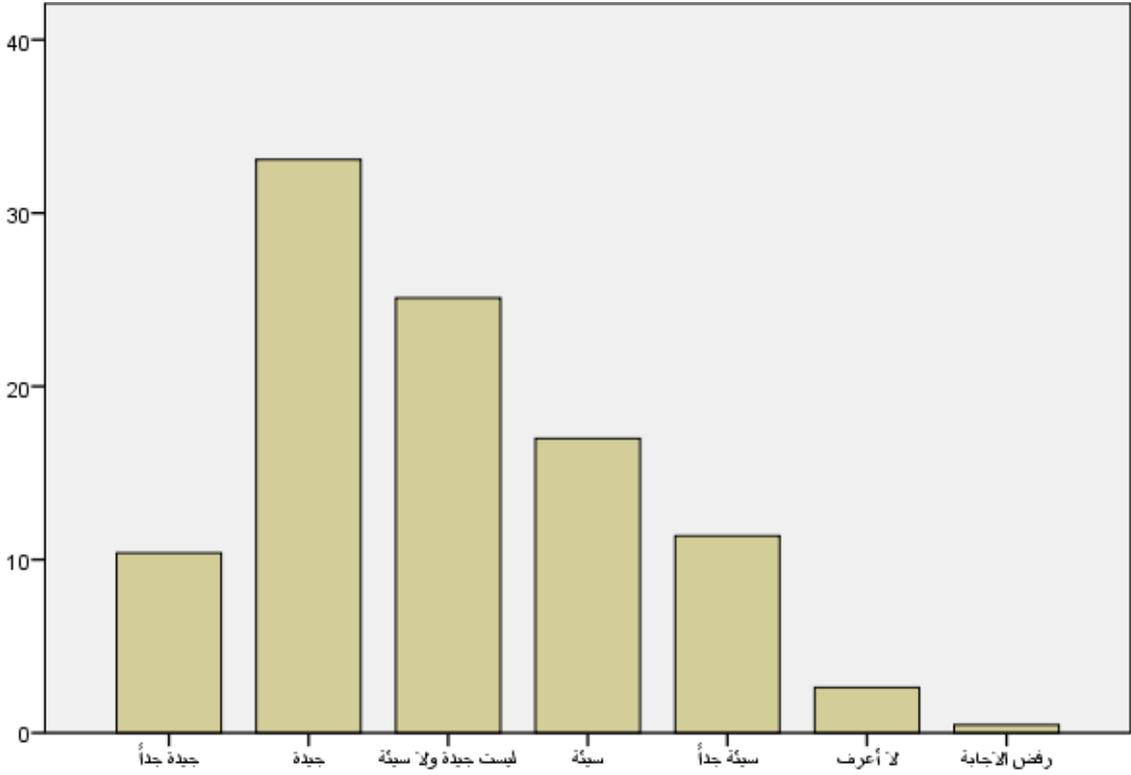
41 الشعور بالسلامة والأمن



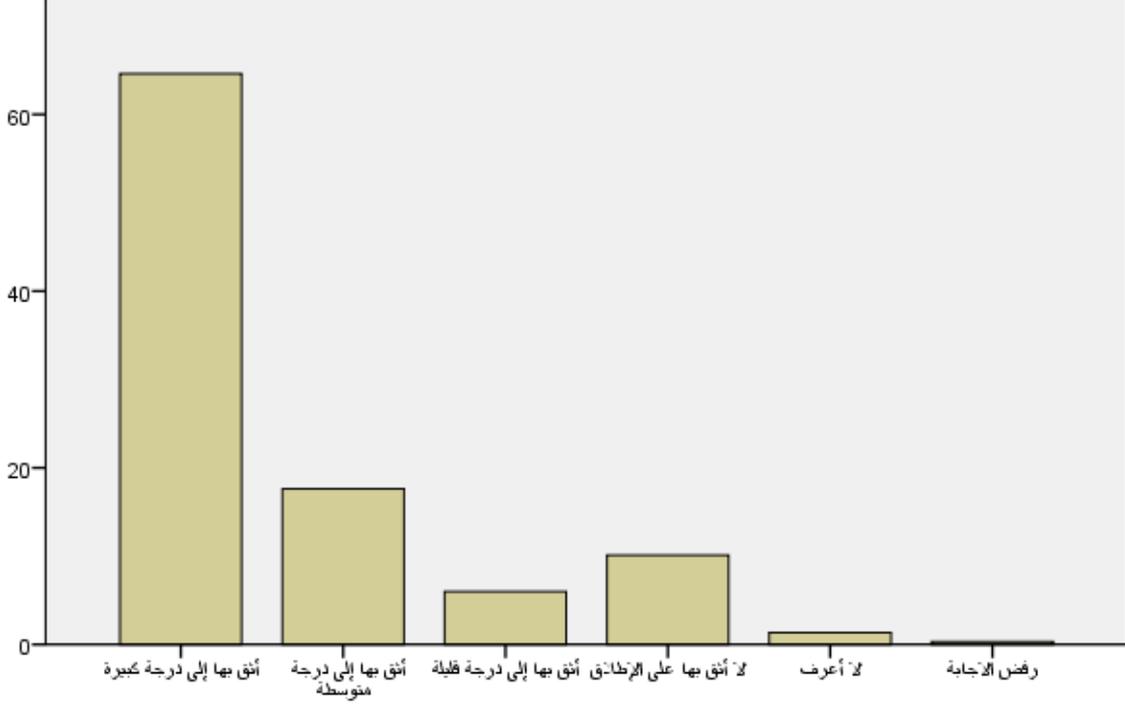
42 نسبة الثقة في الأمن والشرطة



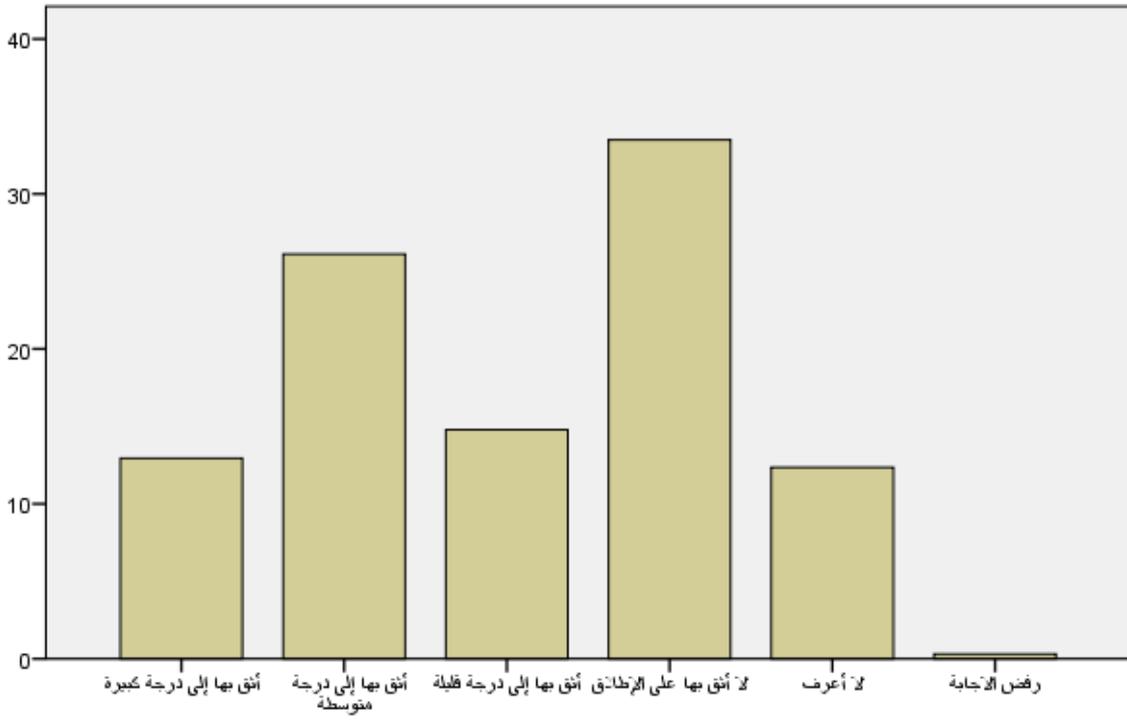
43 تقييم أداء الأمن والشرطة



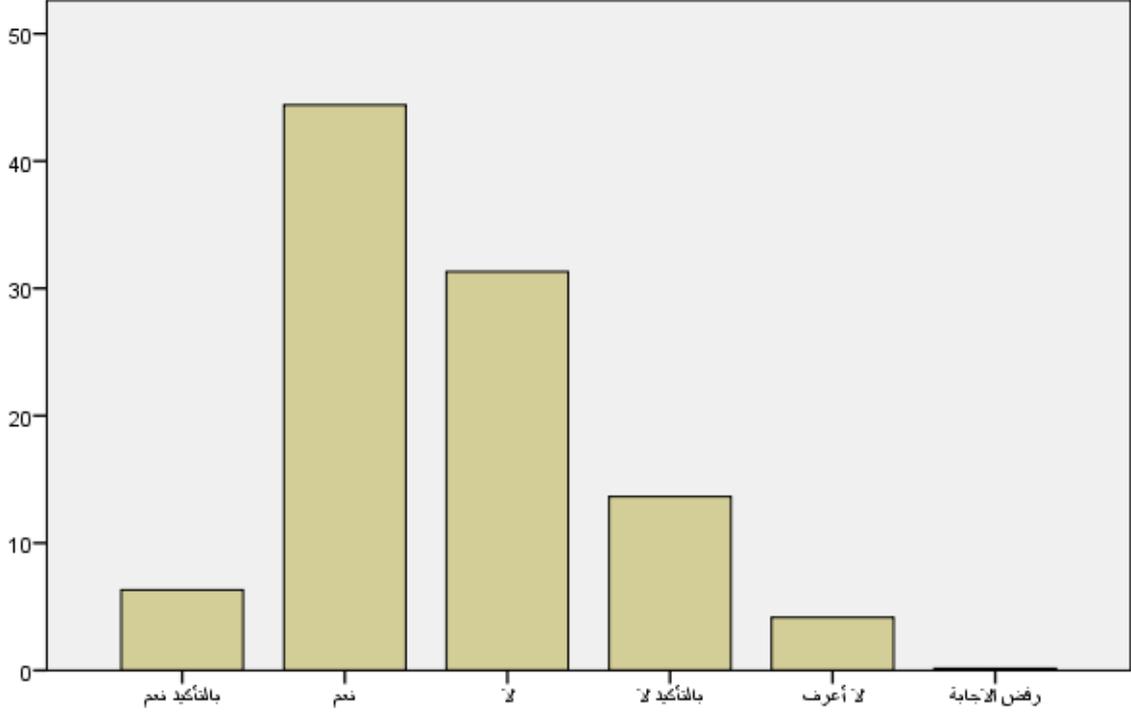
44 نسبة الثقة في الجيش



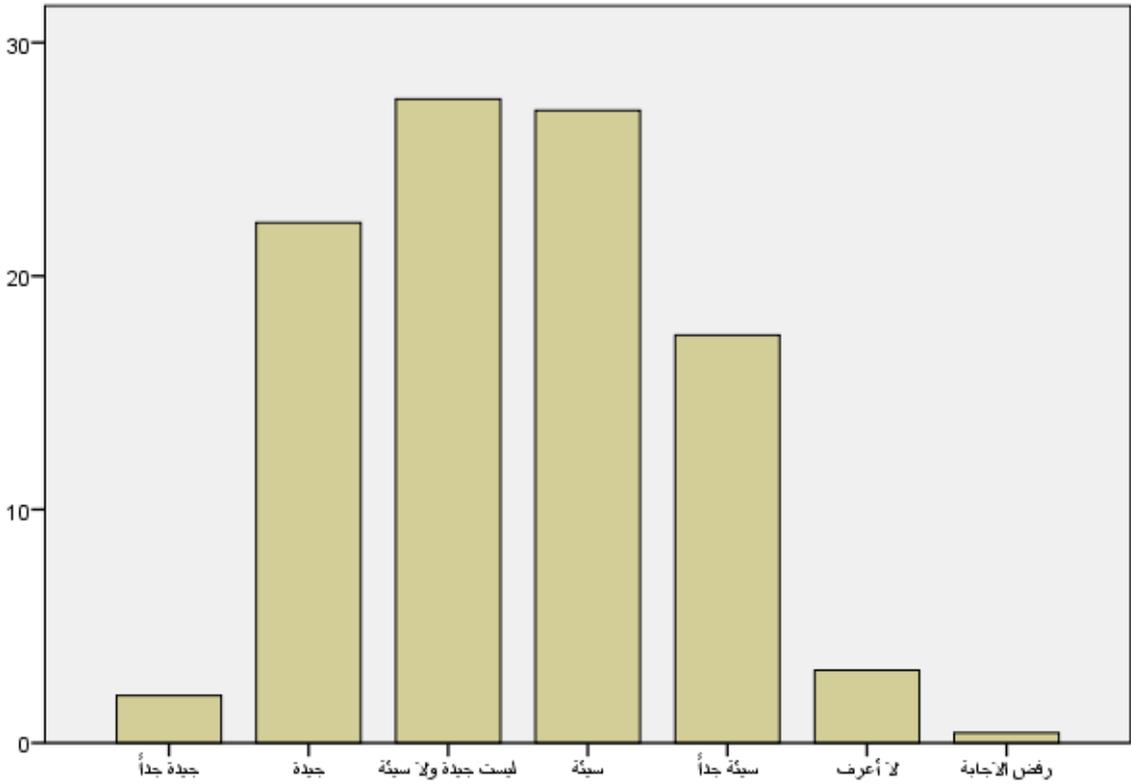
45 نسبة الثقة مؤسسات المجتمع المدني



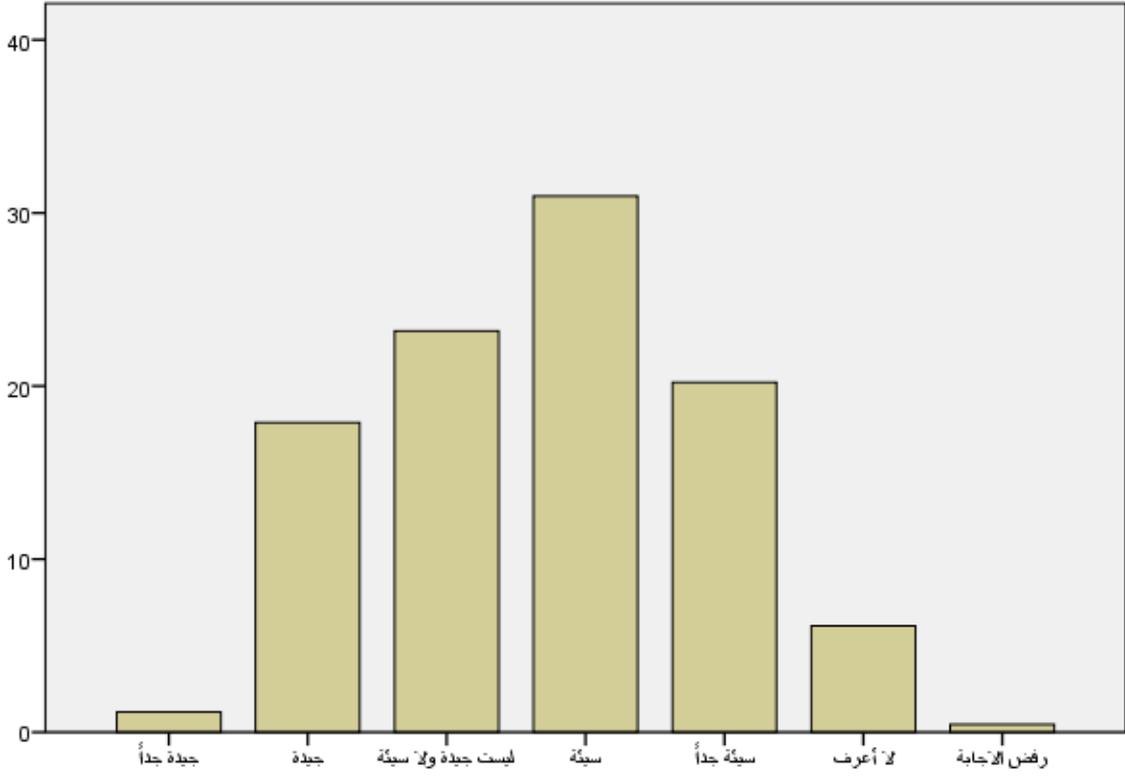
46 تقييم الحكومة بإصلاحات وتغييرات داخلية



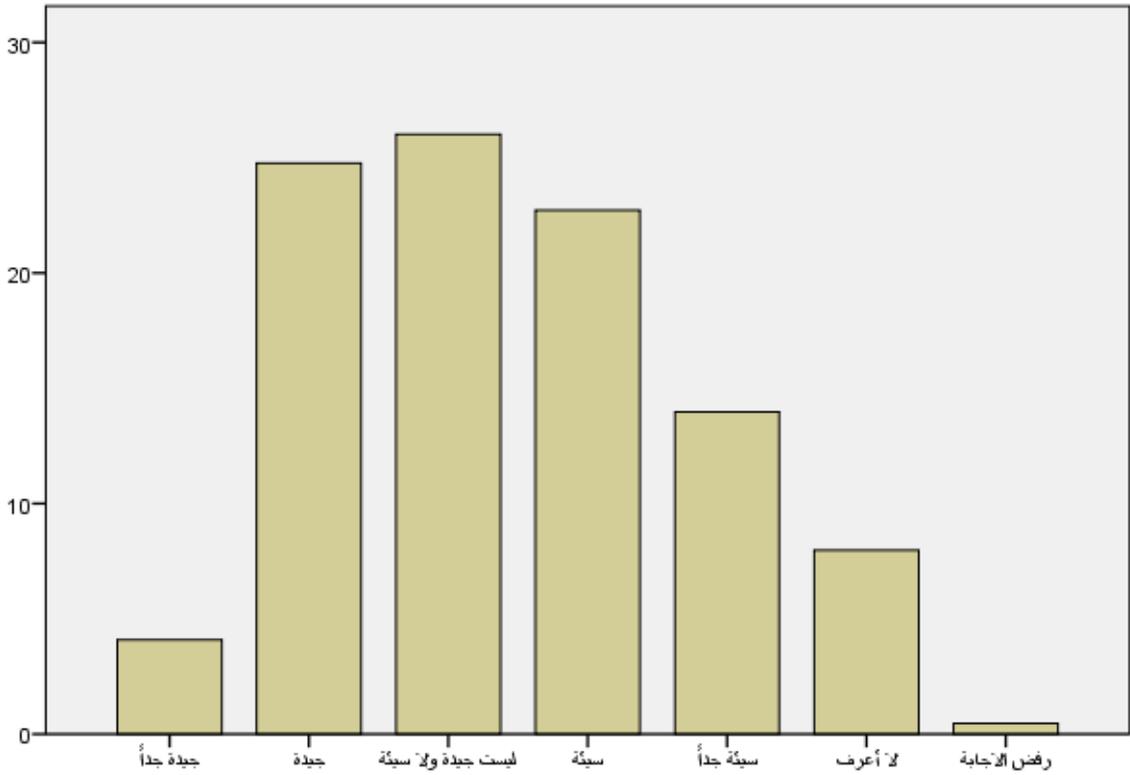
47 تقييم أداء الحكومة



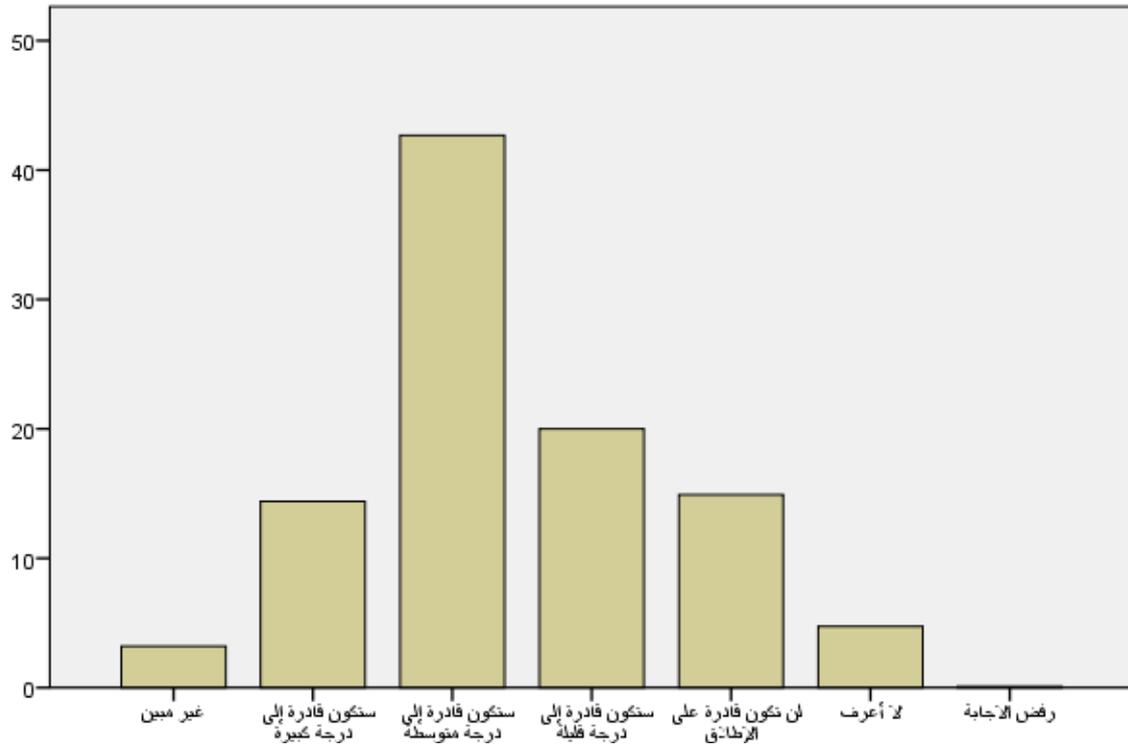
48 تقييم أداء المجلس التأسيسي



49 تقييم أداء القضاء



١٥٠ الثقة في قدرة الحكومة على رفع التحديات



٥١ وجود فساد في مؤسسات الدولة

